

استخدام حق النقض ضد الإنسانيّة

كيف اختطف عدد قليل
من الدول القوية السلام
العالمي والحاجة إلى إجراء
إصلاح في مجلس الأمن
الدولي التابع للأمم المتحدة



OXFAM

www.oxfam.org

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على العواقب الإنسانية المترتبة على الخلل الوظيفي في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (يشار إليه فيما يلي بعبارة "مجلس الأمن") وآليات التمويل الإنساني. إذ تعرقل قلة من الدول القوية عمليات السلام وتفقّص القوانين الدولية التي يجب أن تكون ملزمة للجميع على قدم المساواة. ويتناول هذا التقرير 23 أزمة طال أمدتها، مع دراسات حالة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا وأوكرانيا. كما يستكشف نمو الاحتياجات الإنسانية، والثغرات في التمويل الإنساني، وآثار حق النقض وسلطة "حمل القلم".

وقبيل انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل 2024، تحثّ منظمة أوكسفام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اغتنام هذه الفرصة لاتخاذ إجراءات حاسمة وجريئة لإعادة بناء نظام أكثر مساواة وكفاءة واستجابة ولا يُقصي أحدًا. وسيضمن ذلك اضطلاع هذه الدول بدورها في الحدّ من الأزمات وحلها لتجنب العواقب الإنسانية المتفاقمة للنزاعات التي طال أمدتها.

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية – سبتمبر 2024

المؤلفون الرئيسيون: مارك ج. كوهين، وإيمي كروم وإليز نالبانديان.

المؤلفان المشاركان: بولين شيتكوتي وماثيو تروسكوت.

وتقرّ منظمة أوكسفام بالمساعدة والمساهمات القيّمة التي قدّمها كل من نسرين علي، ومارتن بوتشر، ولوسبي كوي، وتوم فولر، ونيك غالاسو، وبادميني إيبر، وأنها جيوركر، وبريندا موفيا، وتاواندا موتساه، وإد بومفريت في إنتاج هذه الورقة.

نسّقها مارك رشدان.

ترجمها إلى العربية د. فادي السكري.

وتشكل هذه الورقة جزءًا من سلسلة بحثية كتبت لإثراء النقاش العام بشأن قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

للمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في هذه الورقة، يُرجى التواصل على العنوان الإلكتروني advocacy@oxfaminternational.org

هذا المنشور محمي بحقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام نصّه مجانًا لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، شريطة ذكر المصدر بشكل مفضّل. ويطلب صاحب حقوق الطبع والنشر أن يُحاط علمًا بجميع هذه الاستخدامات لأغراض تقييم الأثر. أما بالنسبة للنسخ في أي ظروف أخرى، أو لإعادة استخدام هذا المحتوى في منشورات أخرى، أو ترجمته أو ألقمته، فيجب الحصول على إذن صاحب الحقوق وقد يترتب على ذلك رسوم مادية. للتواصل عبر البريد الإلكتروني policyandpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذه الورقة صحيحة وقت إعداد هذا التقرير.

نشرته منظمة أوكسفام بريطانيا لصالح منظمة أوكسفام الدولية وفق الرقم المتسلسل DOI: 10.21201/2024.000037

منظمة أوكسفام بريطانيا

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK

صورة الغلاف: تسيير مارسيلين لجلب الماء بالقرب من بانغاسو في جمهورية أفريقيا الوسطى، في 3 مارس 2021. وتقول الأم لأربعة أطفال والبالغة من العمر 36 عامًا، وهي تتذكر الهجوم على بانغاسو في 3 يناير 2021، "لم أستوعب حقيقة إطلاق النار ولم أستطع تحديد مصدره. كنت خائفة إذ كنت أسمع الكثير من الطلقات النارية، وكنت في حالة من الأسى"، تصوير: أدريان سوربرينانت/منظمة أوكسفام.

قائمة المحتويات

4	ملخص تنفيذي
7	1. مقدمة
9	2. في مرمى النيران: كيف تؤدي النزاعات التي طال أمدها إلى مفاجمة الاحتياجات الإنسانية
10	2.1 اللامساواة توجع النزاع
12	2.2 حروب أطول تعني مساعدات أقل
16	3. مجلس الأمن واختطاف السلام والأمن العالميين
16	3.1 الوعد المنقوض
17	3.2 سلطة "حمل القلم" في مجلس الأمن (Penholding)
18	3.3 سلطة حق النقض
21	3.4 سلطة القلة مقابل إرادة الأغلبية
24	4. الدول الخمس الدائمة العضوية: تعزيز السلام أم تأجيل النزاعات؟
25	4.1 محدودية التمويل الإنساني من الدول الخمس الدائمة العضوية
27	توصيات للإصلاح
30	الهوامش

ملخص تتفيذي

إنّ الوعد الذي قطعه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين قد نُقض، مع استمرار احتدام النزاعات في جميع أنحاء العالم. ويتواصل تفاقم عشرات النزاعات - بعضها منذ عقود - من دون أي إشارة على قرب انحسارها، مخلّفة وراءها معاناة إنسانية غير مسبوقه. وقد أدرجت الأزمات الثلاث والعشرون التي طال أمدها والتي يتناولها هذا التقرير في المراجعة العامّة للاحتياجات الإنسانية العالمية للأمم المتحدة لخمس سنوات على الأقل - خلال السنوات العشر الماضية¹.

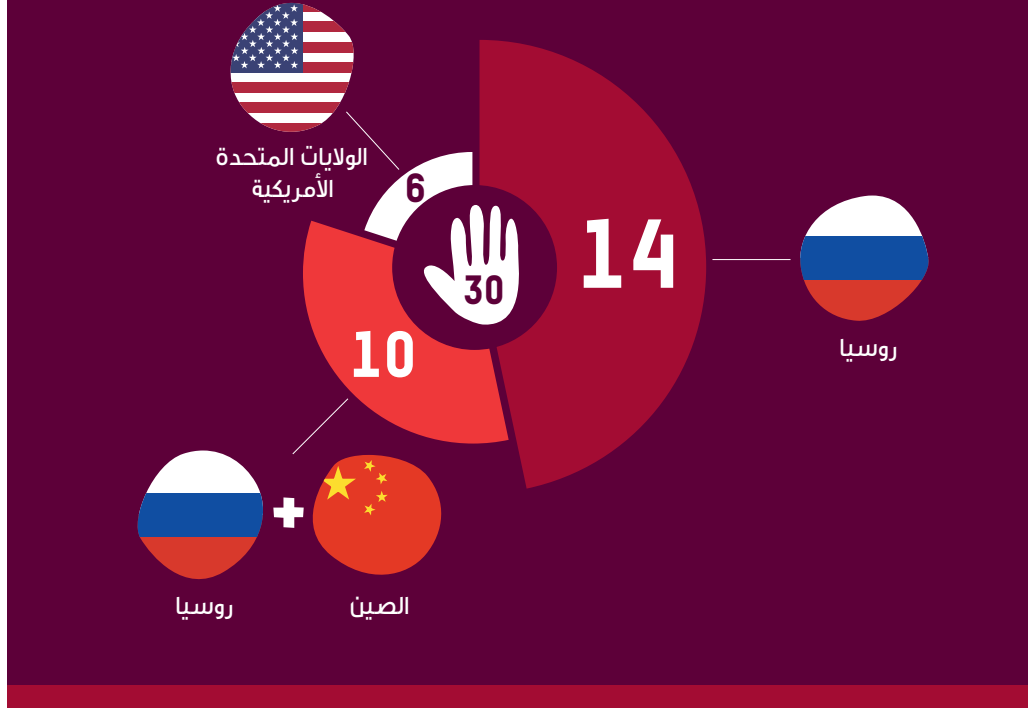
وعلى مدى العقد المنصرم وحده، أودت النزاعات بحياة 1.1 مليون شخص في تلك الأزمات الثلاثة والعشرين. وأُجبر ملايين الأشخاص على مغادرة منازلهم، وكانت النزاعات هي السبب الرئيسي لانتشار الجوع - إذ دفعت بـ135 مليون شخص متضرّر من النزاع إلى براثن الجوع الحادّ². وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية أربعة أضعاف، ما أدّى إلى تضاعف احتياجات التمويل ثلاث مرات تقريبًا - من 20.3 مليار دولار أمريكي إلى مبلغ مذهل قدره 56.1 مليار دولار أمريكي - لمواجهة هذا التفاقم في المعاناة الإنسانية³.

وهذه ليست مجرد مصادفة، فغالبًا ما تلاعبت حفنة من الدول القوية التي لا يمثل مواطنوها سوى 25 بالمئة من سكان العالم ولكنها تملك سلاحًا نوويًا، بنظام السلام والأمن العالمي لخدمة مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية. فبين عامي 2014 و2024، استخدمت واحدة أو أكثر من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الدول الخمس الدائمة العضوية) حق النقض ضد 30 قرارًا لمجلس الأمن الدولي بشأن أزمات طال أمدها، بما في ذلك قرارات تتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وأوكرانيا وسوريا واليمن. وقد صدر عن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية 75 بالمئة من أصل 88 استخدامًا لحق النقض في مجلس الأمن الدولي منذ عام 1989، فيما استخدمت الصين الباقي ولم تستخدم فرنسا أو المملكة المتحدة حق النقض خلال تلك الفترة⁴. وقد عرقلت العديد من حالات استخدام حق النقض قرارات مشابهة لتلك التي مرّرت بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تعمدت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن انتقاء النزاعات التي يمكن معالجتها في المجلس⁵.

وليست الدول الخمس الدائمة العضوية جميعها متجانسة فيما بينها: فقد أعرب بعض هذه الدول المؤثرة عن انفتاحها على الإصلاح في حين أنّ بعضها الآخر قد استخدم - ولا يزال - حق النقض في انتهاك لأحكام الميثاق نفسه. وقد ترك جمود الوضع ضمن مجلس الأمن الدولي الأزمات الثلاثة والعشرين التي تتناولها هذه الورقة من دون حلّ إلى حدّ كبير - وهي الأزمات في أفغانستان وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وهايتي والعراق وليبيا ومالي وميانمار والنيجر ونيجيريا والأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال وجنوب السودان والسودان وسوريا وأوكرانيا وفنزويلا واليمن.

الرسم 1: عدد مرّات استعمال حق النقض في الفترة 2014-2024



المصدر: مكتبة داغ همرشولد التابعة للأمم المتحدة. (من دون تاريخ). اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجدول النتائج: قائمة استخدامات حق النقض.⁶

ونتيجة لذلك، كافحت المنظمات المحلية ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات النسوية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة للاستجابة لاحتياجات السكان الفورية في ظلّ هذه الأزمات التي طال أمدها. وفي عام 2023 وحده، تعذّر الوصول إلى أكثر من 100 مليون شخص لإيصال الحماية والمساعدات الغذائية وخدمات الماء والصرف الصحي والمساعدات الصحية المنقذة للأرواح.⁷

ويوضح تقرير منظمة أوكسفام "استخدام حق النقض ضد الإنسانية" كيف لم يعد نظام مجلس الأمن الدولي الحالي صالحاً للغرض الذي أنشئ لأجله. فقد تلاعبت به حفنة من الدول القوية لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأمد، ما أدّى إلى كارثة إنسانية عالمية باتت تفوق قدرتنا على الاستجابة الآن. ومن خلال ثلاث دراسات حالة – في قطاع غزة وسوريا وأوكرانيا – يُظهر التقرير كيف أنّ الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لم تفشل فقط في حلّ هذه الأزمات من خلال إساءة استغلال سلطة حمل القلم وحق النقض، بل قوّضت هدف السلام والأمن العالميين الذي كانت قد أسّست له في البداية.

وتفوق المساعدات العسكرية التي تقدّمها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بكثير المساعدات الإنسانية⁸. فعلى سبيل المثال، قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 مبلغ 18.8 مليار دولار أمريكي كمساعدات أمنية، فيما لم تقدّم سوى 6 مليارات دولار أمريكي فقط كمساعدات إنسانية – علماً أنّها كانت أكبر جهة مانحة للمساعدات. وفي حين يمكن القول إنّ المساعدات العسكرية تتناسب مع دور الدول الخمس الدائمة العضوية في ما يخص الأمن، إلا أنّ عدم التوازن بين المساعدات العسكرية والمساعدات الإنسانية هو خلل صارخ. كما تهيمن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على تجارة الأسلحة القانونية في العالم، إذ تستحوذ مجتمعة على 73.5 بالمئة من مبيعاتها⁹. ففي عام 2021 وحده، فاق إجمالي صادرات الأسلحة من هذه الدول الخمس 90 مليار دولار أمريكي، أو ما يكفي لتغطية أكثر من خمسة أضعاف فجوة التمويل الإنساني في ذلك العام بالكامل والتي تبلغ 17.63 مليار دولار أمريكي¹⁰.

وفبيل انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل، تحت مظلة أوكسفام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اغتنام هذه الفرصة "التي لا تتاح سوى مرة واحدة في كل جيل"¹¹ لاتخاذ إجراءات حاسمة وجريئة لإعادة بناء نظام أكثر مساواة وكفاءة واستجابة، لا يُقضي أحدًا ويجسّد بصدق طموحات ميثاق الأمم المتحدة ويضع السلام العالمي فوق السياسة. ويشمل ذلك ما يلي:

- التخلي عن احتكار الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لحق النقض وعن استغلالها لسلطة حمل القلم، وبدلاً من ذلك، توسيع العضوية لكي تمثل الشعوب وليس القوة العسكرية.
- تقع على عاتق الأعضاء الدائمين مسؤولية أخلاقية لدعم القانون الإنساني الدولي ومعاهدة تجارة الأسلحة¹²، ووقف عمليات نقل الأسلحة والمساعدات العسكرية التي تفاقم العنف والمعاناة، والتي من المحتمل أن تُستخدم في ارتكاب جرائم حرب.
- يجب أن تكون النساء والفئات المحرومة الأخرى في صميم مفاوضات السلام: فهذه هي الطريقة الوحيدة لإيجاد حلول مستدامة لا تقضي أحدًا.
- يجب على المجتمع الدولي فرض إلزامية التمويل الإنساني لإنشاء نظام تمويل إنساني لا يسمح بتخلف أحد عن الركب.

1. مقدمة

تقف امرأة عراقية أمام الخيمة التي تعيش فيها هي وأسرته الممتدة. وقد نصبت خيمتها في الموقع الذي كان جزءًا من منزلهم قبل أن يدمره صاروخ أثناء حرب داعش في العراق. تصوير: زيد البياتي (2021).

لقد أدى الفشل في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك ضمان السلام العادل، إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية واستنزاف قدرات القطاع الإنساني إلى أقصى حدودها. وبشكل هذا التقرير جزءًا من جهود منظمة أوكسفام لتحدي وتحويل الأنظمة التي يجب أن تسهم في تحقيق السلام والعدالة والرفاهية للجميع، إلا أنها بدلاً من ذلك تديم النزاعات والهشاشة.

وثمة لامساواة مبدئية في صميم هيكلية السلم والأمن العالميين. فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أخذت خمس دول هي الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها "المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين" من خلال مجلس الأمن¹³. وعلى الرغم من تأكيد ميثاق الأمم المتحدة على المساواة في الحقوق بين جميع الدول¹⁴، إلا أن هذه الدول الخمس (المعروفة "بالدول الخمس الدائمة العضوية") مُنحت سلطة نقض أي قرار في مجلس الأمن، فيما ألزم ميثاق الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء الأخرى "بالموافقة على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها"¹⁵.

وبعد مرور ما يقرب من ثمانية عقود على تأسيس الأمم المتحدة، يبدو العالم مختلفًا تمامًا عما كان عليه في أربعينيات القرن الماضي: فقد تضاعف عدد الدول الأعضاء أربع مرات تقريبًا من 51 إلى 193 دولة. وكان العديد من هذه الدول الموقعة في وقت لاحق مستعمرات للدول الخمس الدائمة العضوية¹⁶ إبان إنشاء الأمم المتحدة، وكانت قد خاضت نزاعات استمرت لعقود من أجل نيل استقلالها. ولا يزال هذا الإرث الاستعماري يلقي بظلاله في كثير من الأحيان في ممارسة "حمل القلم" في مجلس الأمن، إذ كثيرًا ما تتمتع القوى الاستعمارية السابقة بالسلطة الحصرية لصياغة قرارات مجلس الأمن بشأن البلدان التي كانت تسيطر عليها في الماضي. وما يضاعف من هذا التفاوت هو احتفاظ الدول الخمس الدائمة العضوية بحق النقض فيما يتعلق بالسلام والأمن، وفي الوقت نفسه توريد غالبية أسلحة العالم، إذ تستحوذ شركات الدول الخمس الدائمة العضوية على ما يقرب من 75 بالمائة من مبيعات الأسلحة في العالم¹⁷.

ومع اقتراب انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل في سبتمبر 2024¹⁸، يجب أن نغزّ بأنّ اللامساواة بين الدول الخمس الدائمة العضوية والدول الأخرى قد أضعفت قدرتنا على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والأمن بشكل أساسي. ففي الوقت الذي تجني فيه الشركات المليارات من مبيعات الأسلحة، ازدادت الاحتياجات الإنسانية زيادة فلكية مع احتياج ما يقرب من 300 مليون شخص حول العالم إلى مساعدات إنسانية في هذا العام¹⁹. وتستمرّ هذه الاحتياجات في التزايد إذ لا تنتهي النزاعات التي تؤدي إليها. فمن النزاعات التي طال أمدها في سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن والنيجر إلى أكثر من 50 عامًا من احتلال قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، لا يمكن للمساعدات الإنسانية أن تلبّي احتياجات السكان عندما يفشل مجلس الأمن في إيجاد سبل لإنهاء النزاعات.



تقف امرأة عراقية أمام الخيمة التي تعيش فيها هي وأسررتها الممتدة. وقد نصبت خيمتها في الموقع الذي كان جزءاً من منزلهم قبل أن يدمره صاروخ أثناء حرب داعش في العراق. تصوير: زيد البياتي (2021).

وثمة حاجة إلى رؤية جديدة للنهوض بالمُثل والوعود التي قامت عليها الأمم المتحدة. وفي حين أنه لا يمكن لهذه الورقة أن تعالج النطاق الواسع من القضايا اللازمة لإصلاح الأمم المتحدة²⁰، إلا أنها ترى أن الخطوة الأساسية الأولى هي معالجة اللامساواة في هيكلية السلام والأمن التي تسمح لحفنة من الدول بعرقلة إمكانية تحقيق السلام والأمن في العديد من السياقات. وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل 2024، تُدعى الدول إلى تقديم توصيات جريئة بشأن تحويل الحكومة العالمية - وإصلاح مجلس الأمن الدولي وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وتتمثل الخطوة الأولى في هذه العملية في صياغة رؤية أكثر مساواة ونسوية ومناهضة للاستعمار.

'لا يمكننا بناء مستقبل لأحفادنا بنظام بُني لأجدادنا.'

- أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة²¹

الاطار 1: إنهاء الاستعمار

تدرك منظمة أوكسفام أنّ فضح إرث السلطة الاستعمارية ونظام السلطة الاستعمارية الجديدة الحالي، والإقرار بوجودهما، هو أمر حيوي لجهودنا في الحملة من أجل التغيير المنهجي التحويلي. وعلى الرغم من أنّ استعمار الدول قد انتهى في الغالب، إلا أن تأثيره في طريقة تفكيرنا وتصرفاتنا لا يزال قائماً. لقد شهد الاستعمار اعتقاد بعض المجموعات من الناس أنّهم "أفضل من غيرهم". وقد منحهم ذلك مبرراً وسلطة لاستغلال واستصغار وإملاء إرادتهم على من يرونهم "أدنى" منهم شأنًا. ولا يزال هذا الشعور بالتفوق قائماً حتى اليوم، وغالبًا ما يكون أمرًا لا جدال فيه، ويعني أنّ السلطة لا تزال تميل لصالح القوى الإمبريالية السابقة في الشمال العالمي. إن لاختلال موازين القوى الاستعمارية الجديدة بين البلدان والمجتمعات المحلية أثر عميق على اللامساواة والظلم، وهو في نهاية المطاف يغذي الأزمات الإنسانية التي نواجهها اليوم.

المصدر: منظمة أوكسفام. (من دون تاريخ). ملخص استراتيجية منظمة أوكسفام بريطانيا للشركات من أجل إنهاء الاستعمار²².

2. في مرمى النيران: كيف تؤدي النزاعات التي طال أمدها إلى مفاقمة الاحتياجات الإنسانية

إن النزاعات العنيفة هي السبب الرئيسي لتزايد الاحتياجات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي الحاد والنزوح القسري. وعلاوة على ذلك، يعيش ما يقرب من 90 بالمائة من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في البلدان التي تشهد نزاعات شديدة الحدة²³. فوفقاً لمشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة، ازدادت النزاعات بنسبة 12 بالمائة في عام 2023 مقارنةً بعام 2022، كما ازداد العنف السياسي بنسبة 22 بالمائة خلال السنوات الخمس الماضية²⁴. وعلى مدار العقد الماضي، لقي أكثر من 1.1 مليون شخص حتفهم في أزمات طال أمدها²⁵، مدنيين/ات عالقين في مرمى النيران كانوا أو مقاتلين²⁶.

الإطار 2: دور مجلس الأمن في حماية المدنيين/ات

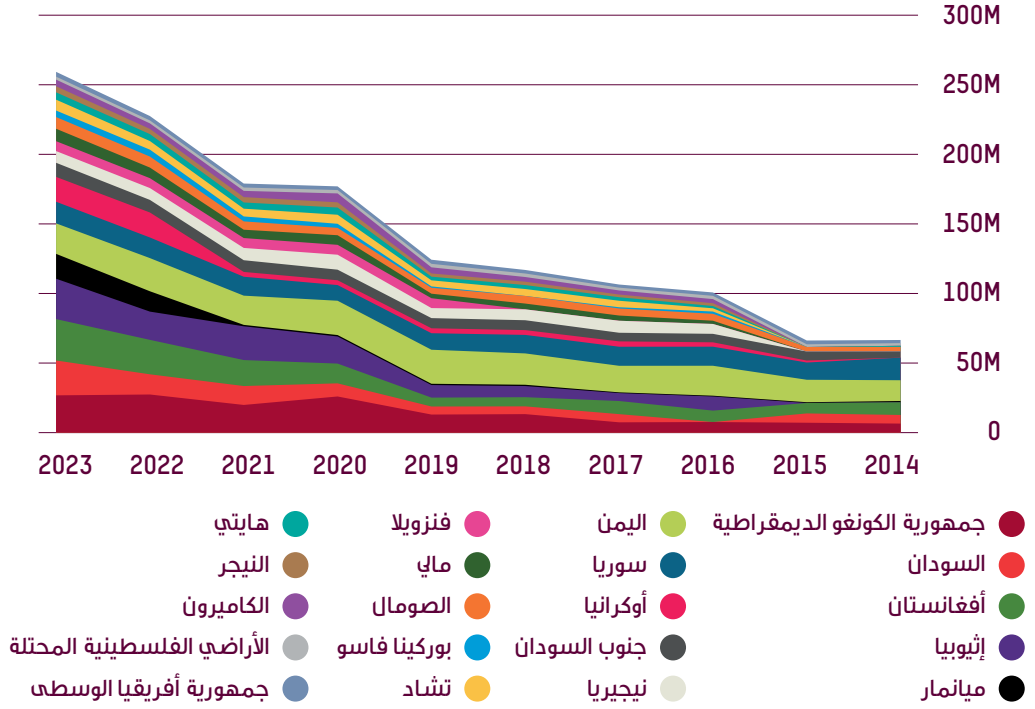
على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، حاول مجلس الأمن حماية المدنيين/ات والنساء المحاصرين/ات في النزاعات، فأصدر عدّة قرارات تاريخية، منها:

- قرار مجلس الأمن رقم 1265 بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (1999)²⁷؛
- قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2000)²⁸؛
- قرار مجلس الأمن رقم 2417 بشأن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات (2018)²⁹؛
- قرار مجلس الأمن رقم 2475 بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة (2019)³⁰؛
- قرار مجلس الأمن رقم 2730 بشأن حماية العاملين/ات في المجال الإنساني وموظفي/ات الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في النزاعات المسلحة (2024)³¹.

ولكن، على الرغم من هذه الدلائل على قدرة مجلس الأمن على إصدار قرارات بشأن السلام والأمن والقانون الإنساني الدولي عندما تتهم الإرادة السياسية لذلك، إلا أن هذه القرارات نادراً ما تُطبّق بشكل فاعل وتتجاهلها أطراف النزاع بشكل مؤسف.

لقد ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة احتياج إنساني في بلدان تعاني من أزمة طال أمدها بنسبة تزيد عن 150 بالمائة خلال العقد الماضي ليصل إلى أكثر من 230 مليون شخص في 23 بلدًا في عام 2024 (الرسم 2)³². وبين عامي 2019 و2023، ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم بأكثر من الضعف، من 137 مليون شخص إلى 282 مليون شخص؛ وبالنسبة إلى 135 مليون شخص في عام 2023، كان النزاع العنيف هو السبب الرئيسي للجوع على مستوى الأزمة³³. كما ارتفع عدد النازحين/ات قسراً من 59.5 مليون شخص في عام 2014 إلى 117.3 مليون شخص في عام 2023³⁴. إن العديد من البلدان الثلاثة والعشرين التي عانت من أزمات طويلة الأمد على مدى العقد الماضي (المدرجة في الرسم 2) غنية بالموارد، ولكنها تعاني من مستويات عالية من الفقر واللامساواة بين الأنواع الاجتماعية، وجميعها تقريباً من المستعمرات السابقة.

الرسم 2: زادت الاحتياجات الإنسانية في 23 نزاعًا خلال بأكثر من الضعف خلال العقد الماضي
الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية حسب البلد (2015-2023)



المصدر: لمحة عاقة عن الاحتياجات الإنسانية العالمية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للفترة 2015-2024، باستثناء بلدين لم يُدرجا في عام 2023 هما العراق وليبيا.³⁵

2.1 اللامساواة تُوّجج النزاع

قد تتطور أوجه اللامساواة الأفقية وتصورات الإقصاء إلى مظالم جماعية يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى العنف إذا لم تُعالج.³⁶ وتتفاقم اللامساواة أثناء النزاع وفي أعقابها مباشرة، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا مثل هيمنة الدولة/النخب³⁷ والفساد واقتصاد الحرب. كما يعمّق النزاع أوجه اللامساواة الاقتصادية وتلك القائمة على النوع الاجتماعي الموجودة أصلًا. فعلى سبيل المثال، تكون الأسر النازحة قسرًا أفقر عمومًا من الأسر غير النازحة، ومن المرجح أن تكون هي الأسر التي تعيلها نساء.³⁸

وتتعرّض النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي بمعدلات أعلى في حالات الطوارئ. ومن المرجح أن تكون الفتيات المراهقات في حالات النزاع أكثر عرضة للانقطاع عن الدراسة بنسبة 90 بالمائة³⁹ - ومن المرجح ألا يستأنفن تعليمهن أبدًا⁴⁰. وتحدث حوالي 60 بالمائة من وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها في السياقات الإنسانية - إذ تموت أكثر من 500 امرأة ومراهقة يوميًا بسبب مضاعفات الحمل والولادة⁴¹. وقد وجدت مجموعة الحماية العالمية أنّ خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي هو مصدر القلق الأكبر في جميع عملياتها⁴². وشكلت الفتيات 97 بالمائة من ضحايا حالات العنف الجنسي ضد الأطفال المبلغ عنها ضمن حالات النزاع بين عامي 2016 و2020.⁴³

وعلى الرغم من تعهد أعضاء مجلس الأمن بجعل قضايا المرأة والسلام والأمن "أولوية قصوى"⁴⁴، إلا أنّ المرأة كثيرًا ما تُستبعد من مفاوضات السلام الرسمية وعمليات بناء السلام وحل النزاعات، وكذلك من عمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وتغيب رؤيتهن وقيادتهن الحيوية، الأمر الذي يعيق استدامة السلام ويحدّ من الاهتمام باحتياجات المرأة⁴⁵. وتواجه النساء والرجال والفتيات والفتيان والشخصيات مغايري هوية النوع الاجتماعي وغير ثنائيي الجنس الذين يعيشون في حالة فقر صدمات وضغوطات متعدّدة ومتراصة - ومع ذلك تختلف نقاط ضعفهم،

ما يعني أنهم يتعرضون بشكل مختلف للمخاطر والهواجس ويتأثرون بها بشكل مختلف⁴⁶، لذا يجب أن تُسمع أصواتهم على جميع مستويات اتخاذ القرار.



دراسة حالة:

كيف أدّت الخلافات بين الدول الخمس الدائمة العضوية إلى فشل مجلس الأمن في سوريا

لقد أسفر النزاع عن أزمة إنسانية كارثية في سوريا حيث قُتل أكثر من 600,000 شخص ونزح أكثر من 12 مليون داخلياً وخارجياً منذ اندلاع النزاع في عام 2011.⁴⁷

وقد دفع النزاع بثلاثي السوريين/ات (15.3 مليون شخص) إلى برائث الحاجة للمساعدات الإنسانية في عام 2024.⁴⁸ فقد واجه ما يقرب من 13 مليون سوري(ة) انعدام الأمن الغذائي الحادّ في عام 2023.⁴⁹ وعلى الرغم من ذلك، وقف مجلس الأمن في كثير من الأحيان في طريق مسدود عاجزاً عن منع الأزمة المتفاقمة والاستجابة لها.

وقد شابّت مشاركة مجلس الأمن انقسامات بين الدول الخمس الدائمة العضوية فيه، بما في ذلك عضوان (الولايات المتحدة وروسيا) يضطلعان بعمليات عسكرية نشطة في سوريا. وقد فشلت هذه الدول الخمس إلى حدّ كبير في تبني نهج موحدّ تجاه سوريا. فقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا بشكل عام اتخاذ إجراءات أقوى ضدّ الحكومة السورية، فيما مالت روسيا والصين إلى الإصرار على ضرورة احترام سيادة الدولة. وبالإجمال، استخدمت الدول الخمس الدائمة العضوية حق النقض ضدّ 15 قراراً بشأن سوريا بين عامي 2014 و2023. واستخدمت روسيا والصين جنباً إلى جنب حق النقض ضدّ سبعة من مشاريع القرارات هذه. في حين استخدمت روسيا وحدها حق النقض ضدّ بقية القرارات (الرسمان 5 و6 في القسم 3.3). وكانت جميع هذه القرارات بمثابة تهديدات للسيادة السورية، وهي تسلط الضوء على حالة الجمود بين الدول الخمس الدائمة العضوية بسبب عجزها عن التوصل إلى اتفاق على الرغم من الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري⁵⁰.



لقد تحمّل أبنائي الكثير: غياب والدهم، والشتاء القارس، والجوع، والليالي المظلمة التي يدرسون فيها على ضوء الشموع.“ هيام، 50 عامًا، من حلب، بسوريا، تساعد أبنائها في إتمام واجباتهم. تصوير: إسلام مارديني / منظمة أوكسفام (2023).

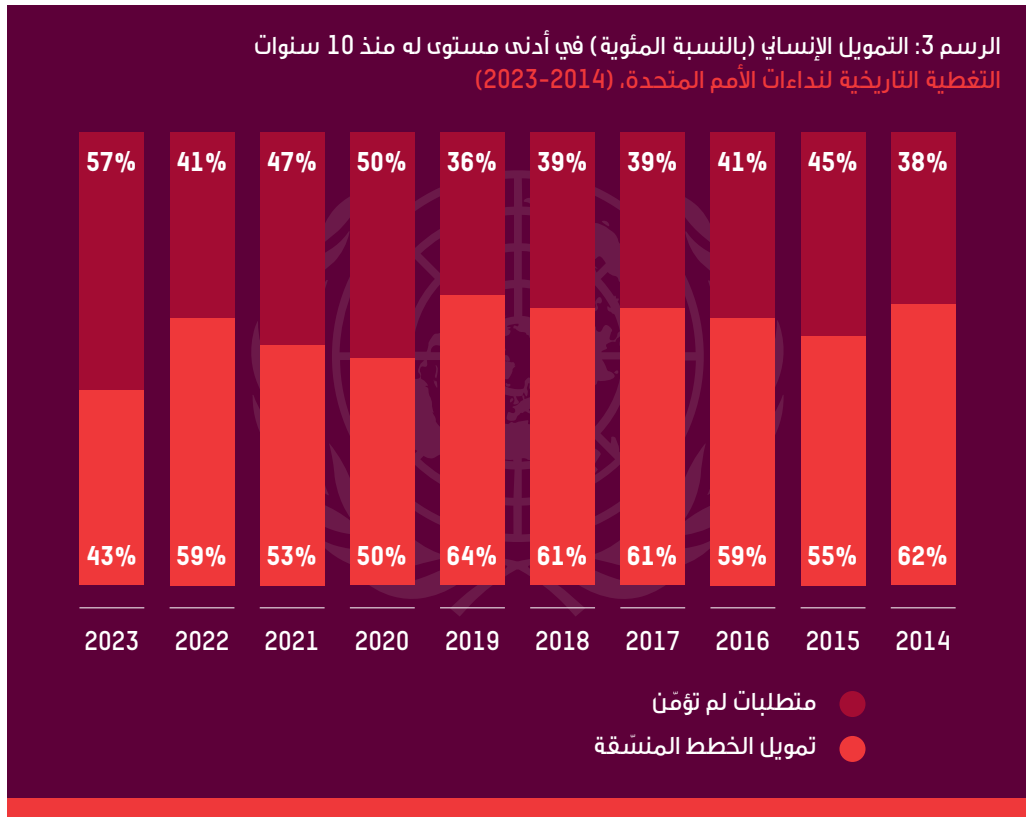
ولا يعني ذلك أنّ هذه الدول الخمس لم تنجح في إحراز تقدّم في بعض الأحيان. فأمثلة كآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة التي تحقق في الاستخدام المبلغ عنه للأسلحة الكيميائية⁵¹ والعديد من القرارات المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية، تتناقض بشكل واضح مع الجمود المعهود.

ومنذ عام 2011، أدّى النزاع إلى زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، إذ تواجه العديد من النساء والفتيات العنف ضمن منازلهن وفي مخيمات اللجوء⁵². وقد ارتفع تزويج الأطفال كآلية للتكيف مع الصعوبات المالية، ما يزيد من مخاطر العنف الجنسي⁵³. ولكن على الرغم من التأثير الواضح للنزاع القائم على النوع الاجتماعي، فقد اعتمد مجلس الأمن نهجًا لا يراعي النوع الاجتماعي في مفاوضات السلام⁵⁴. لقد اضطلعت المنظمات النسائية السورية بدور مهمّ في رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية وبذل الجهود لحلّ النزاع⁵⁵؛ إلا أنّ عمليات السلام الرسمية قد دأبت على إقصاء النساء⁵⁶.

وينبغي أن يحصل السكان على الخدمات الأساسية والإغاثة الإنسانية من دون أي عوائق، ولكن لن يحلّ ذلك الأسباب الجذرية للنزاع يتطلب في سوريا العدالة والسلام اللذين يحتاج العالم بشكل عاجل أن يعمل مجلس الأمن على تحقيقهما.

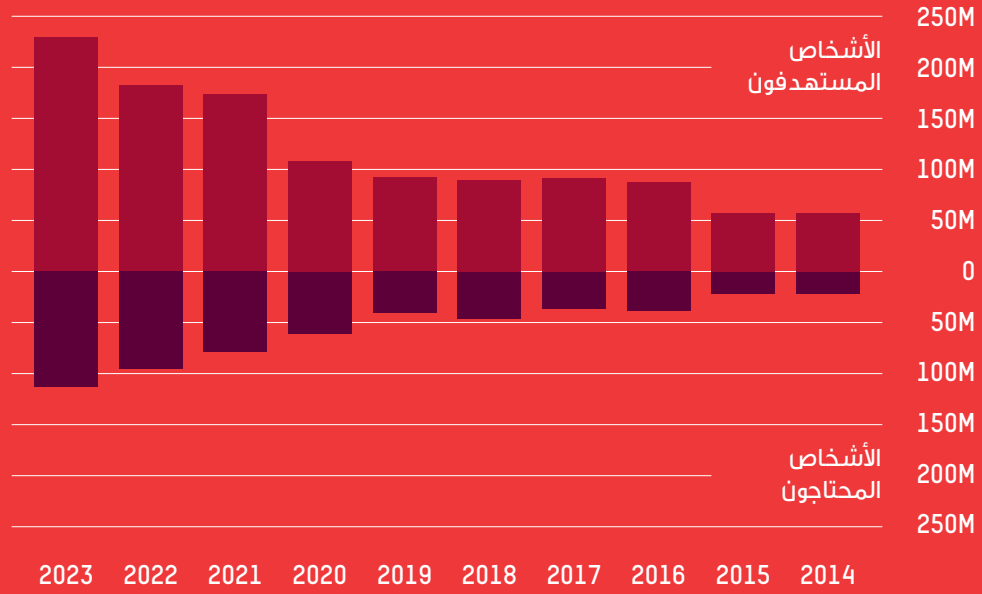
2.2 حروب أطول تعني مساعدات أقلّ

يعاني نظام المساعدات الإنسانية من نقص شديد في التمويل. ففي عام 2023، لم يتوفر سوى 43 بالمئة فقط من المبلغ المطلوب الذي وصل إلى 56.1 مليار دولار أمريكي⁵⁷. وقد استهدفت الخطة الإنسانية التي نسقتها الأمم المتحدة لذلك العام 230 مليون شخص، واستثنت أكثر من 100 مليون شخص كانوا بحاجة إلى المساعدة⁵⁸. ويمثل هذا الرقم أعلى عدد مسجّل من الأشخاص المستهدفين بالمساعدة، وأعلى نسبة مسجلة من الاحتياجات التي لم تلبّ في العقد الماضي⁵⁹.



المصدر: دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (من دون تاريخ). التغطية التاريخية للخطط المنسقة: مساهمات المساعدات الإنسانية 2023.⁶⁰

الرسم 4: تزايد الاحتياجات الإنسانية وعدد الأشخاص غير المستهدفين بالمساعدة بمعدل ينذر بالخطر الأشخاص المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية (بما في ذلك الأشخاص "المستهدفون" و"غير المستهدفين" بالمساعدة ولكنهم يحتاجونها) للبلدان حيث ثمة ندوات منسقة مشتركة بين الوكالات، 2023-2015



المصدر: لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2024. العمل الإنساني⁶¹.

إنّ الاحتياجات في تزايد مطرد كما يُظهر الرسمان 3 و4 بشكل صارخ، ومن المبحزن أنّ هذا الأمر يرجع إلى الطبيعة الدائمة للنزاعات. وفي حين لا يرغب مجلس الأمن في إنهاء النزاعات بسبب التناقضات السياسية، فإنّ احتياجات المدنيين/ات المتضررين/ات والنازحين/ات في تزايد مستمرّ.

ويتمثل الخلل الأساسي في الطابع الطوعي لنظام التمويل الإنساني العالمي⁶². إذ يمكن لهيئات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى مناشدة الجهات المانحة للحصول على التمويل المطلوب، ولكن لا توجد وسيلة لضمان أي مستوى من التمويل. فالأمر متروك للجهات المانحة لتحديد البلدان والقطاعات التي ستدعمها. ويتناقض ذلك بشكل حادّ مع تمويل الميزانية العادية للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام والمحاکم الدولية التي تغطيها التقييمات الإلزامية للدول الأعضاء⁶³.

لقد بلغ إجمالي العجز في تمويل المساعدات الإنسانية على مدى العقد الماضي (2014-2023) 145 مليار دولار أمريكي⁶⁴، ولكن لا يمكن التغلب على فجوة عقد كامل من الزمن. فعلى سبيل التوضيح، بلغت إيرادات أكبر 100 شركة منتجة للأسلحة والخدمات العسكرية لعام 2022 ما قيمته 597 مليار دولار أمريكي - أي أكثر من أربعة أضعاف العجز في المساعدات الإنسانية خلال عقد كامل⁶⁵. وكان من شأن فرض ضريبة بنسبة 3.6 بالمئة فقط على إجمالي إيرادات مبيعات تلك الشركات أن يدرّ 21.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022، وهو مبلغ كاف لتغطية العجز في التمويل الإنساني في ذلك العام بالكامل والبالغ 21.2 مليار دولار أمريكي⁶⁶.

'بلغت إيرادات أكبر 100 شركة منتجة للأسلحة والخدمات العسكرية لعام 2022 ما قيمته 597 مليار دولار أمريكي - أي أكثر من أربعة أضعاف العجز في المساعدات الإنسانية خلال عقد كامل.'



دراسة حالة:

كيف أدى نقص الموارد وانعدام التعاون إلى فشل مجلس الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ينشر مجلس الأمن قوات حفظ سلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2000. ⁶⁷ ويُطلق على التجديد الحالي لبعثة حفظ السلام اسم "بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية" ⁶⁸.

وقد أعاق النقص المزمّن في التمويل والموارد قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستجابة منذ إنشائها ⁶⁹. فمع وجود 16,316 عسكريًا فقط ⁷⁰ يُغطّون مساحة شاسعة من جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظلّ وجود فيود المعدات القديمة وغير الكافية، لم تكن البعثة تملك الوسائل والقدرات الكافية للاضطلاع بدورها ⁷¹. وقد أدى ذلك إلى خيبة الأمل في البلد المضيف وتراجع التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ⁷².

ومن التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجهها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية غياب التنسيق والتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما التجمعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي السنوات الأخيرة، نُشر العديد من القوات الإقليمية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ⁷³. فقد تركزت القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، بقيادة جماعة شرق أفريقيا، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة عام لكنها انسحبت الآن ⁷⁴. وحتى قبل انسحاب القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، سعت حكومة الكونغو إلى الحصول على دعم من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي قرّرت في 8 مايو 2023 نشر القوة الإقليمية لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد سعت كل من جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى الحصول على دعم لوجستي وعملياتي من الأمم المتحدة لقواتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن لم تتحقق إمكانية الحصول على تمويل كافٍ لأي من بعثات حفظ السلام هذه.



لقد فرنا من حرب مبوتي، حيث هددونا وقتلوا الناس بالسهم؛ ولكن السبب الأكبر كان العنف الجنسي ضد النساء، وفي المرة الأخيرة التي أتوا فيها أحرقوا قريتنا فهرب الجميع. لم نتلق أي مساعدات غذائية من المنظمات غير الحكومية منذ تسعة أشهر؛ لوبوما، 41 عامًا، تعيش في موقع كيكومبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تصوير: أرليت بانشيزي / منظمة أوكسفام، (2021).

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل عمليات حفظ السلام المختلفة المتنافسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أشار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى إمكانية تحقيق المزيد من الإنجازات إذا جرى تبسيط وتنسيق جهود حفظ السلام⁷⁵. كما تشير دعوة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى ضرورة وجود قيادة لهذه العمليات في القارة⁷⁶. ولكن لا يزال دور الاتحاد الأفريقي غير واضح نهائيًا، ما يمثل ضياع فرصة كبيرة على الاتحاد الأفريقي للاضطلاع بدوره في مجال السلام والأمن في القارة.

3. مجلس الأمن واختطاف السلام والأمن العالميين

لا يؤدي النزاع إلى اللامساواة فحسب، بل تكمن تلك اللامساواة في صميم الفشل في حل النزاعات. وقد أدى مبدأ العضوية الدائمة لخمسة دول فقط إلى ترسيخ اللامساواة في هيكلية السلام والأمن العالميين، ما سمح لها بعرقلة إرادة بقية دول العالم في حل النزاعات.

3.1 الوعد المنقوض

في أعقاب حربين عالميتين ودخولنا في عصر السلاح النووي الذي تنطوي فيه الحرب على إمكانية إنهاء الحياة على الأرض، أوكلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن واجباً ثقيلاً هو:

'... رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً وفعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.'

- المادة 24 (1) من ميثاق الأمم المتحدة⁷⁷.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وعلى عكس الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتمتع مجلس الأمن أيضاً - من خلال قراراته - بالقدرة على إلزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة⁷⁸. ولكن على مدى العقد الماضي، وفي الوقت الذي تزايدت فيه الاحتياجات الإنسانية أكثر من أي وقت مضى، اتسم مجلس الأمن بالتقاعس عن العمل.

الرسم 5: الأزمات الإنسانية تحظى بمستويات مختلفة جدًا من الاهتمام السياسي
عدد قرارات مجلس الأمن (التي أقرت ولم تنقض) لأزمات طال أمدها، 2014-2023



المصدر: قرارات مجلس الأمن⁷⁹.

وكما يُظهر **الرسم 5**، على مدار العقد الماضي، فقد صدر أقل من خمسة قرارات بشأن 50 بالمئة من الأزمات التي طال أمدها⁸⁰، ويتعلق 95 بالمئة من بين جميع القرارات التي صدرت بنصف الأزمات التي طال أمدها، ما يترك النصف الآخر للإهمال في الغالب. وفي حين أنّ عددًا أكبر من القرارات قد لا يؤثر بالضرورة بشكل إيجابي على الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، إلا أنه يعكس حجم الإرادة السياسية والاهتمام.

وبالنظر إلى حجم الأزمات في جميع أنحاء العالم، فإنّ عدم اتخاذ أي إجراء أمر مذهل حقًا. فمن الناحية العملية، ثمة العديد من الوسائل المتاحة لأعضاء مجلس الأمن لعرقلة العمل؛ وتشمل هذه الوسائل التحكم في مخصصات التمويل، مثل سحب أو التهديد بسحب التمويل لوكالات الأمم المتحدة⁸¹، أو حجب المساهمات في ميزانية الأمم المتحدة بشكل عام⁸². ومع ذلك، فإنّ أكثر سلطتين مباشرتين تستخدمهما الدول الخمس الدائمة العضوية هما حجب التمويل وحق النقض.

3.2 سلطة "حمل القلم" في مجلس الأمن (Penholding)

تنطوي عملية "حمل القلم" غير الرسمية ولكن ذات الأثر الشديد، على تحكّم دولة عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الأمن بالأنشطة المتعلقة بقضية أو أزمة ما، مثل صياغة المفاوضات بشأنها وإدارتها للوصول إلى نتيجة معينة، أو منع مناقشات ذات صلة بها، وهذا كله من قبيل التحكم بقرارات مجلس الأمن.

لقد حملت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية القلم في مجلس الأمن في ثلثي الأزمات التي طال أمدها خلال العقد الماضي⁸³، وفي 73 بالمئة من جدول أعمال مجلس الأمن الدولي منذ عام 2003. وبمنح ذلك هذه الدول الأعضاء الثلاث سلطة واسعة على كيفية التفاوض على القرارات أو طرحها.

أ ملاحظة المترجم: تعني كلمة «Penholding» المستخدمة في اللغة الإنجليزية في سياق مجلس الأمن سيطرة أعضاء مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية فيه على المفاوضات بشأن مشاريع القرارات وإدارتهم لها وكذلك قدرتهم على منع طرح قرارات معينة على طاولة مجلس الأمن أو حتى إدراجها على جدول الأعمال للتصويت عليها، وهذا ما ترجمناه بصيغة «حمل القلم».

وقد حمل هؤلاء الأعضاء الدائمون الثلاثة القلم في مجلس الأمن لاستبعاد النزاعات التي تشمل حلفاءهم من جدول أعمال مجلس الأمن، ولتعزيز مصالحهم الجيوسياسية والاستعمارية الجديدة. فعلى سبيل المثال، تحمل المملكة المتحدة القلم في مجلس الأمن في ملف اليمن، حيث لديها مصالح بسبب الروابط الاستعمارية التاريخية ورغبة استراتيجية في الحفاظ على الطرق البحرية⁸⁴. وفي عام 2023، اعترضت حكومة ما ي على حمل فرنسا للقلم في مجلس الأمن، مشيرة إلى أن هذه الأخيرة مسؤولة عن "أعمال العدوان وانتهاك مجالنا الجوي وزعزعة الاستقرار والتخريب"⁸⁵.

ومن الناحية النظرية، يمكن للأعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن الذين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة عامين (والمعروفين باسم "العشرة") أن يضطلعوا بدور أهم في صياغة جدول أعمال مجلس الأمن بحكم قدرتهم على حمل القلم أيضاً، ويمكن لأي عضو - منتخب أو غير منتخب - تقديم القرارات. ولكن نادراً ما يحدث هذا في الممارسة العملية. فلنقديم قرار ما، يجب على الحكومة التي تقدّمه أن تضمن تصويت أغلبية أعضاء مجلس الأمن لصالحه، وعدم استخدام أي من الدول الخمس الدائمة العضوية لحق النقض ضده. كما يتطلب الأمر توفير موارد كبيرة من الموظفين/ات المؤهلين/ات لصياغة القرارات والتفاوض بشأنها، وهو أمر لا تستطيع أن تستثمر فيه إلا الحكومات الغنية فقط، وهو ما تتيحه العضوية الدائمة في مجلس الأمن⁸⁶. ويعزز ذلك بالطبع من سلطة حمل الدول الخمس الدائمة العضوية للقلم ما يجعلها بوضع أفضل فيما يخص ضمان تمرير القرارات من خلال التفاوض لسنوات عديدة بشأن أزمة معينة. كما يعني ذلك أن العديد من القرارات لا تُطرح أصلاً خوفاً من استخدام حق النقض ضدها.

ولو كان تمويل فرع الأمانة العامة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أفضل مما هو عليه الآن لأمكنه الاضطلاع بدور صياغة القرارات نيابة عن جميع الأعضاء، ما يضيفي المزيد من المساواة على العملية.

3.3 سلطة حق النقض

يسمح ميثاق الأمم المتحدة⁸⁷ لأي من الدول الخمس الدائمة العضوية باستخدام حق النقض ضد أي إجراء يتخذه مجلس الأمن. وفي حين يُسوّق لحق النقض هذا على أنه يعزز الاستقرار ويضمن وجود ضوابط ضد التدخلات العسكرية غير القانونية، إلا أنه يُستخدم فعلياً لمنع مساءلة الدول الخمسة الدائمة العضوية وحلفائها، ما يرسّخ اختلال ميزان القوى في الأمم المتحدة وسياقات النزاع. فمنذ عام 1989، صدر عن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية 75 بالمئة من أصل 88 استخداماً لحق النقض في مجلس الأمن، (لم تستخدم فرنسا والمملكة المتحدة حق النقض منذ عام 1989، فيما استخدمته الصين بالتعاون مع روسيا 16 من أصل 18 مرة)⁸⁸.

لقد أعاق استخدام حق النقض اتخاذ إجراءات بشأن العديد من القضايا منذ إنشاء المجلس، ما أدى إلى اتساع هيكلية السلام والأمن بالتقاعس الواضح. فبين عامي 2014 و2024، استخدمت دولة واحدة أو أكثر من الدول الخمس الدائمة العضوية حق النقض ضد 30 قراراً لمجلس الأمن الدولي بشأن أزمات طال أمدها⁸⁹. وعلاوة على الاستخدام الرسمي لحق النقض لحماية المصالح الخاصة، فإن سلطة حق النقض مهمة لدرجة أن مشاريع القرارات لا تُطرح رسمياً في نهاية المطاف بسبب **التهديد** باستخدامه⁹⁰. ونتيجة لذلك، طُرحت على مرّ الأعوام العديد من المبادرات التي تهدف إلى الحدّ من استخدامه، وهو من بين المواضيع التي تثار بشكل متكرر في سياق المناقشات بشأن آليات عمل مجلس الأمن.

فأكثر من 90 بالمئة من القرارات التي جرى الاعتراض عليها بشأن أزمات طال أمدها منذ عام 2014 تتعلق بثلاثة سياقات فقط هي سوريا وأوكرانيا والأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى سبيل المثال، في يوليو 2023، أدى رفض روسيا السماح بتمديد المساعدات عبر الحدود لمدة تسعة أشهر إلى شمال سوريا إلى حرمان 4.1 مليون شخص من الحصول على الغذاء والماء والدواء⁹¹. وقد اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية مراراً وتكراراً على مقترحات وقف إطلاق النار في قطاع غزة⁹²، وكذلك على مقترحات انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة (على الرغم من تصويت الجمعية العامة بأغلبية 138 صوتاً مؤيداً مقابل 9 أصوات معارضة)⁹³.

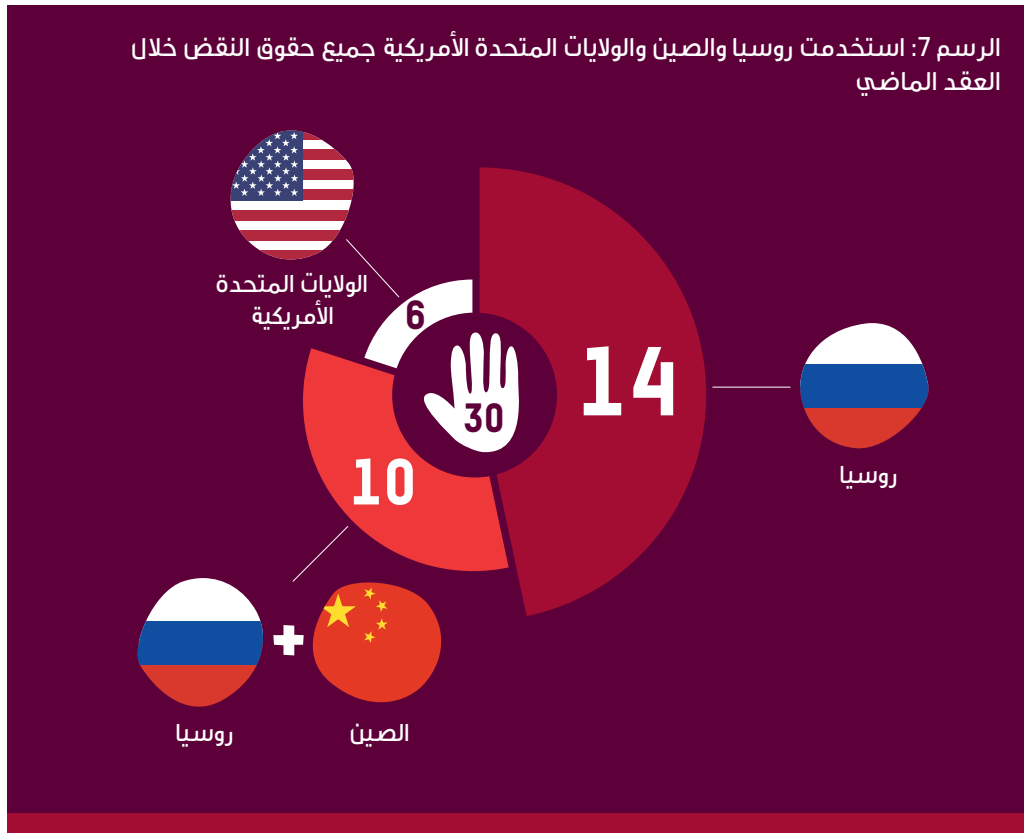
وقد أدت استخدامات حق النقض هذه إلى إيقاع الشعبين الفلسطيني والسوري في فخ النزاعات المستمرة، وإلى زيادة الاحتياجات الإنسانية أكثر من أي وقت مضى. وبسبب ذلك، احتاجت كل من سوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مستويات استثنائية من المساعدات الإنسانية: فمنذ عام 2016، تلقت سوريا أكثر من 22 مليار دولار أمريكي من المساعدات الإنسانية⁹⁴. وتتلقى الأراضي الفلسطينية المحتلة مساعدات إنسانية بشكل مستمر تقريباً منذ أكثر من 60 عامًا، لذا يصعب تحديد المبلغ الإجمالي، ولكن يُقدّر أن ما أنفق قد يصل إلى 40 مليار دولار أمريكي، منذ اتفاقات أوسلو في منتصف التسعينيات⁹⁵.

الرسم 6: معظم القرارات التي استخدم ضدّها حق النقض بشأن أزمات طال أمدها منذ عام 2014 تتعلق بسوريا، وأوكرانيا، والأراضي الفلسطينية المحتلة حالات استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي بحسب البلد، 2024-2014



المصدر: للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بحق النقض في مجلس الأمن الدولي، يُرجى مراجعة مكتبة داغ همرشولد التابعة للأمم المتحدة. (من دون تاريخ). اجتماعات مجلس الأمن وجدول النتائج: قائمة استخدامات حق النقض⁹⁶.

الرسم 7: استخدمت روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية جميع حقوق النقض خلال العقد الماضي



المصدر: مكتبة داغ همرشولد التابعة للأمم المتحدة. (من دون تاريخ). اجتماعات مجلس الأمن وجدول النتائج: قائمة استخدامات حق النقض⁹⁷.

ويدعو ميثاق الأمم المتحدة بوضوح الدول الخمس الدائمة العضوية التي هي طرف في نزاع ما إلى الامتناع عن التصويت على هذه المسألة في مجلس الأمن⁹⁸. ويظهر هذا الحظر في نفس الحكم الذي يمنح حق النقض لهذه الدول الخمس. إلا أنّ هذه الأخيرة قد استخدمت حق النقض لحماية نفسها من إجراءات مجلس الأمن – وبطبيعة الحال، لا تتمتع أي دولة عضو أخرى بهذه السلطة – لتكون هذه الدول الخمس بمثابة قاض بحكم الأمر الواقع في قضايا تخصّها مباشرة. فعلى سبيل المثال، منذ عام 2014، استخدمت روسيا حق النقض مرارًا وتكرارًا ضد الجهود المبذولة للتصدي لغزوها لأوكرانيا، والضمّ غير القانوني لشبه جزيرة القرم، والنشاط العسكري بالوكالة في شرق أوكرانيا، والجهود الرامية إلى تعزيز النزعة الانفصالية في جورجيا⁹⁹. وفي ثمانينيات القرن العشرين، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد الجهود المبذولة لمعالجة تدخلاتها العسكرية في نيكاراغوا وغرينادا وبنما¹⁰⁰.



دراسة حالة:

عرقلت روسيا جهود مجلس الأمن لمعالجة انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة في أوكرانيا

لقد تفاقمت الأزمة الأوكرانية بشكل كبير في فبراير 2022 عندما شنت روسيا غزوًا واسع النطاق للأراضي الأوكرانية. وقد شكّل ذلك انتهاكًا ملحوظًا للمادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة من قبل عضو دائم في مجلس الأمن، والتي تنصّ على أنّه:

"... يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"¹⁰¹.

وقد نتج عن ذلك دمار واسع النطاق وكارثة إنسانية واضطراب اقتصادي. ففي فبراير 2024، قدرّت الأمم المتحدة أنّ 14.6 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك 1.6 مليون نازح (ة) داخليًا، فيما فرّ خمسة ملايين شخص إلى البلدان المجاورة كلاجئين/ات، وقُتل ما لا يقل عن 10,000 شخص مدني منذ عام 2022. وحتى أولئك الذين تمكّنوا من البقاء في مناطقهم ما زالوا عرضة بشدّة للعنف الذي دمر المنازل والمدارس



بيتر زاروفهي، 53 عامًا، في كنيسة القديس فيودوسيا في باتسيفو، أوكرانيا. وصف بيتر، وهو حارس ليلي في الكنيسة، كيف هاجم الجنود الروس الكنيسة واحتلّوها في فبراير 2022، قائلاً "كانت الدبابات تمرّ عبر المقبرة". تصوير كيران دوهيرتي/منظمة أوكسفام (2023).

والمستشفيات¹⁰². وتواجه النساء والفئات المهمّشة الأخرى - بما في ذلك العجّر وأفراد مجتمع الميم+ وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة - بعضًا من أشدّ المصاعب.

وقد أيدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مشاريع قرارات وعقوبات دولية ضد روسيا. وكان موقف الصين أكثر تناقضًا، إذ غالبًا ما امتنعت عن التصويت ودعت إلى الحوار والدبلوماسية. إلا أنّ روسيا قد احتفظت بحق النقض على الرغم من أنّ المادة 27(3) من ميثاق الأمم المتحدة تنصّ على أنّه "يُمتنع من كان طرفًا في النزاع عن التصويت"¹⁰³.

إنّ استخدام روسيا المتكرّر لحق نقض قرارات مجلس الأمن بشأن غزوها لأوكرانيا قد جعل المجلس غير معني بالحفاظ على السلام. فمن الواضح أنّ حق النقض لا يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، وقد انتهكت روسيا العديد من المبادئ من خلال تقويض سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها وحقوقها في تقرير المصير. وبسبب استخدام روسيا لحق النقض، تمتعت عمليًا بحصانة في مجلس الأمن للانخراط في جرائم حرب محتملة، بما في ذلك استهداف البنية التحتية المدنية، ولا سيما البنية التحتية للطاقة، وترحيل الأطفال بشكل غير قانوني¹⁰⁴.

لقد مُولت الاستجابة الإنسانية تمويلًا جيدًا نسبيًا - ففي عام 2023، قدّمت الجهات المانحة 73 بالمئة من متطلبات المساعدة الإنسانية في أوكرانيا، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 43 بالمئة لتمويل جميع الأزمات (القسم 2.2)¹⁰⁵. ويكشف ذلك عن العواقب العملية لانعكاس التفضيلات الوطنية للدول المانحة الرئيسية في تمويل الأزمات، والعواقب المستمرة للخلل الوظيفي في مجلس الأمن¹⁰⁶. وعلاوة على ذلك، ثمة عدد من العوامل التي تعوق فاعلية المساعدة الإنسانية محليًا. فالجغرافيا السياسية المرتبطة بالحرب، إلى جانب غياب هيكل دولي محايد للتوسط في المفاوضات، ولا سيما مع روسيا، هي ذات تأثير كبير على المساعدات الإنسانية المتاحة للمجتمعات المحلية المتضررة في روسيا وفي المناطق الخاضعة للاحتلال الروسي.

هذا وقد حال ما سبق - إلى جانب رفض روسيا المنهجي لدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها من الأراضي الأوكرانية - بشكل أساسي دون أي تقديم قابل للتطبيق أو مستدام للمساعدات الإنسانية الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها روسيا¹⁰⁷. وفي الواقع، ثمة القليل جدًا من المعلومات أو الأدلة عن الاحتياجات الإنسانية لهذه المجتمعات المحلية، ولكن أُثيرت مخاوف كبيرة بشأن وضع حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل القوانين والسياسات الأوكرانية بشأن الأنشطة التي تجري في الأراضي الروسية المحتلة حاجز كبير أمام وصول المساعدات الإنسانية، لا سيما بالنسبة للجهات الفاعلة المحلية التي تتنقل في إطار الاستجابة الإنسانية في هذه المناطق.

إنّ غزو أوكرانيا هو مثل صارخ على الحاجة الملحة لإصلاح مجلس الأمن، الذي تلقى تفويضًا من جميع أعضاء الأمم المتحدة للحفاظ على السلام والأمن العالميين، ومع ذلك فقد انتهكت إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية ميثاق الأمم المتحدة انتهاكًا مباشرًا وسط عجز بقية أعضاء المجلس عن ثنيها عن ذلك¹⁰⁸.

3.4 سلطة القلّة مقابل إرادة الأغلبية

تنصّ المادة 24(1) من ميثاق الأمم المتحدة على أنّ أعضاءها يمنحون السلطات لمجلس الأمن بحيث "أنّ هذا المجلس يعمل نائبًا عنهم في قيامه بواجباته"¹⁰⁹. ومن الناحية العملية، تغيب تمامًا المساواة أمام الهيئة الأوسع المؤلفة من الدول الأعضاء، إذ يسعى أعضاء مجلس الأمن إلى تحقيق مصالحهم الوطنية الخاصة. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تتمتع في إطارها كل دولة عضو بصوت متساو، قرارات بأغلبية ساحقة بشأن الموضوعات التي استخدمت فيها دولة أو أكثر من الدول الخمس الدائمة العضوية حق النقض في مجلس الأمن، ما يدلّ على اختلال في السلطة بين هذه الدول الخمس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 188 دولة.

كان ثمة العديد من مقترحات الإصلاح على مدى العقود الماضية بهدف جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً وإدماجاً وشفافية وكفاءة وفاعلية وديمقراطية وخضوعاً للمساءلة، بما في ذلك المفاوضات الحكومية الدولية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إصلاح مجلس الأمن¹¹⁰. ففي حين يمثل إصلاح مجلس الأمن أولوية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل، فإن اللغة المتعلقة بهذا الإصلاح لا تزال غائبة من مسودات ميثاق المستقبل وتعتمد على استنتاجات المفاوضات الحكومية الدولية للجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أنّ جميع إصلاحات مجلس الأمن ذات المغزى تتطلب مراجعة ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على زعماء العالم أن يستغلوا مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل لتوجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر عام لمراجعة ميثاق الأمم المتحدة، في إطار المادة 109، وهو ما قد يوفر تشريعاً طال انتظاره لمجلس الأمن.

فعلى مدى العقد الماضي مثلاً، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما لا يقل عن 77 قراراً تدعم تقرير المصير وحقوق الإنسان للفلسطينيين/ات، ووافقت على ما لا يقل عن 18 قراراً منذ عام 2016 تدعو إلى إنهاء العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. ومنذ عام 2011، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على 18 قراراً على الأقل تدين هجمات الحكومة السورية على مواطنيها¹¹¹. وقد اجتذبت بعض هذه القرارات أغلبية تزيد عن 70 بالمئة من الدول الأعضاء، ولكن على عكس قرارات مجلس الأمن الرئيسية، فإن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست ملزمة قانوناً. وتوضح حالات التصويت هذه أنّ مجلس الأمن قد فشل في تفويضه للتصرف نيابة عن الدول، ويخاطر بنزع الشرعية عن دور للأمم المتحدة الأساسي المتمثل في العمل بشكل جماعي من أجل "اتخاذ الهيئة للتدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها" وفق ما تنص عليه المادة 1 من الميثاق¹¹².



دراسة حالة:

تتمتع دولة واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية بسلطة أكبر من غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة: إخفاقات مجلس الأمن في ضمان السلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يملك مجلس الأمن أكثر من 50 عامًا من المشاركة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ولكنه بمثابة مثال مروّع على الكيفية التي أدى بها الفشل في إحلال السلام إلى عقود من الأزمة الإنسانية والتكاليف الباهظة: فحين بدأت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عملها في عام 1950، كان ثمة 750,000 لاجئ(ة) فلسطيني(ة)¹¹³. أما في عام 2024، فقد بلغ هذا الرقم 5.9 مليون لاجئ(ة)¹¹⁴.

وقد أعاققت المصالح الجيوسياسية مرارًا وتكرارًا تحقيق توافق في الآراء، ولاسيما مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي كثيرًا ما استخدمت حق النقض لمنع تمرير القرارات التي يُنظر إليها على أنها غير موثقة لإسرائيل. وقد اختلفت مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية الأخرى، على الرغم من أنّ روسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا تدعم بصفة عامة حلّ الدولتين وتعارض التوسع الاستيطاني الإسرائيلي. وقد أدت الانقسامات بين الدول الخمس الدائمة العضوية إلى توقف التقدم في تنفيذ القرارات التي اعتمدت بنجاح وجعلت من الصعب التوصل إلى حلول فاعلة ودائمة للنزاع.

علاوة على ذلك، تعرّض نهج مجلس الأمن في مفاوضات السلام لانتقادات شديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان والأكاديميين/ات والدول الأعضاء لكونه غير كاف في معالجة ديناميات السلطة واللامساواة الهيكلية¹¹⁵. وينطبق ذلك بشكل خاص على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة على نطاق أوسع، الذين تُظهر أبحاثهم وتصريحاتهم استياء واضحًا من تأخر استجابة مجلس الأمن¹¹⁶ ومن حق النقض.



تطبخ دعاء أبو صبيحة في خيمتها في منطقة المواصي في محافظة خان يونس بقطاع غزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بينما يلعب زوجها مع طفليهما. تصوير: ألف للوسائط المتعددة/ منظمة أوكسفام (2024).

إنّ الجمود السياسي في مجلس الأمن في ما يخصّ اضطراره بدوره لإحلال السلام يكلف آلاف الأرواح ومليارات الدولارات من المساعدات، ويواجه أكثر من مليوني شخص (96 بالمئة من سكان قطاع غزة) الآن انعدام الأمن الغذائي الحادّ، وفي حين أنّ الإقليم بأكمله مصنّف في فئة "الطوارئ" (المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، يواجه أكثر من 495000 شخص (22 بالمئة) مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحادّ (المرحلة 5 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). والوضع أكثر خطورة في شمال قطاع غزة حيث ثمة حوالي 300,000 شخص محاصرون حتى لحظة إعداد هذا التقرير¹¹⁷. ولا يمكن للمساعدات الإنسانية أن تحلّ هذه الأزمة، وإنما يمكن فقط للعدالة والسلام أن يحققا ذلك، وتلك هي مسؤولية أعضاء مجلس الأمن.

ويتزايد زخم العمل حول المؤسسات التي قوّضت فاعليتها الدول الخمسة الدائمة العضوية من أجل تعزيز تطبيق أكثر اتساقاً للقانون الدولي، فعلى سبيل المثال، سعت جنوب أفريقيا إلى تحويل النقاش بشأن هذه المسألة والإفلات من العقاب¹¹⁸ من خلال قضية تاريخية في محكمة العدل الدولية، ادّعت فيها ارتكاب إسرائيل لإبادة جماعية في قطاع غزة¹¹⁹. ومن خلال رفع هذه القضية ضدّ إسرائيل، شدّدت جنوب أفريقيا على الحاجة إلى استخدام جميع الدول للآليات القانونية الدولية من أجل معالجة الفضائع والحوول دونها، وتحديّ الأمر الواقع لوضع الإفلات من العقاب الراهن الذي تتمتع به الدول القوية، لا سيما في ضوء استمرار تقاعس مجلس الأمن. ولم تسلط هذه الخطوة الضوء على محنة الفلسطينيين/ات فحسب، بل أكدت أيضاً على دور الجنوب العالمي في محاسبة دول الشمال على تقاعسها بموجب القانون الدولي.

يجب أن يغتنم مجلس الأمن فرصة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل لإجراء تغيير مؤسسي تحويلي. ولكي يضطلع بدوره المتمثل في صون السلم والأمن العالميين، فقد حان الوقت لكي ترك وراءه صراعات السلطة في عصر بائد وأن يتوقف عن إيقاع الملايين من الناس في نزاع من أجل البقاء.

4. الدول الخمس الدائمة العضوية: تعزيز السلام أم تأجيج النزاعات؟

ثمة تناقض في صميم هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. ففيما تتحمل حكومات الدول الخمسة الدائمة العضوية مسؤولية خاصة داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان السلام والأمن العالميين، تشير الأدلة المتاحة إلى أنها توفر موارد في شكل مساعدات عسكرية أكثر مما توفره من مساعدات إنسانية. ويمكن للمساعدة الأمنية أن تدعم تدابير الدفاع عن النفس التي تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة¹²⁰، ولكنها في كثير من الحالات تساعد على تأجيج وإدامة النزاعات التي يفشل مجلس الأمن في منعها وحلها. ويمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، في المنافسة الأمنية بين الدول الخمسة الدائمة العضوية في منطقة غرب إفريقيا التي أصبحت أقل سلافاً واستقراراً في السنوات الأخيرة¹²¹.

ومن الصعب الحصول على بيانات كاملة وموثوق بها عن المساعدات العسكرية، ولكن ثمة معلومات جيدة عن المساعدات الأمنية الأمريكية. وتُظهر هذه المعلومات أنه في عام 2019، قدّمت الولايات المتحدة من المساعدات الأمنية ثلاثة أضعاف ما قدمته كمساعدات إنسانية، أو 18.8 مليار دولار أمريكي مقابل 6 مليارات دولار أمريكي¹²². وقد تعهّدت الصين بتقديم 20 مليون دولار سنوياً في شكل منح مساعدات عسكرية لأفريقيا خلال الفترة 2017-2015¹²³، في حين لم يتجاوز إجمالي مساعداتها الإنسانية في جميع أنحاء العالم في عام 2016 21 مليون دولار أمريكي¹²⁴.

ونتيجة لذلك، ومن خلال هذه المساعدات، يدعم دافعوات الضرائب في الدول الخمس الدائمة العضوية في كثير من الحالات استمرار العنف الذي يقوّض نظام السلام والأمن التابع للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، لا يتلقى ملايين الأشخاص في البلدان التي تعاني من أزمات طال أمدها المساعدات الإنسانية التي يحتاجون إليها، فيما يتواصل تعرّضهم للعنف.

وثمة بيانات أكثر شمولاً متاحة بشأن الدور المهيمن للدول الخمس الدائمة العضوية في تجارة الأسلحة القانونية العالمية (والتي تشمل بعض المساعدة الأمنية). ويمكن لهذه التجارة أيضاً أن تسهم في العنف والنزاع¹²⁵. وكانت منظمة أوكسفام قد أشارت قبل أكثر من 15 عامًا إلى أنّ 95 بالمائة من الأسلحة الأكثر استخدامًا في النزاعات الأفريقية تُورّد من خارج القارة، بما في ذلك من الدول الخمس الدائمة العضوية¹²⁶ التي باعت الأسلحة الثقيلة إلى 22 دولة من أصل 23 دولة حيث تتواصل أزمة طال أمدها في السنوات العشر الماضية، والاستثناء الوحيد لذلك هي هايتي¹²⁷.

وقد شكلت صادرات الأسلحة المجمّعة للدول الخمس الدائمة العضوية - بما في ذلك المساعدات العسكرية والمبيعات - 73.5 بالمائة من عمليات نقل الأسلحة العالمية بين عامي 2019 و2023، وبالنسبة لعام 2021 (وهو آخر عام تتوفر فيه البيانات)، فيصل ذلك الرقم إلى 93.35 مليار دولار أمريكي من إجمالي 127 مليار دولار أمريكي من مبيعات الأسلحة¹²⁸. وخلال هذه الفترة، احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى، بنسبة 42 بالمائة من إجمالي المبيعات العالمية¹²⁹. وكانت الصين أكبر مصدّر إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية (بنسبة 52 بالمائة) وفرنسا (بنسبة 12 بالمائة) أكبر المصدرين إلى الشرق الأوسط. وقد وجدت الأسلحة

المباعة لتلك المنطقة طريقها إلى النزاعات في قطاع غزة ولبنان واليمن¹³⁰. كما أنّ الدول الخمس الدائمة العضوية هي موطن لـ23 من أكبر 25 شركة منتجة للأسلحة والخدمات العسكرية من حيث الإيرادات. وتقع المقار الرئيسية لأكثر خمس شركات أسلحة عالميًا في الولايات المتحدة الأمريكية¹³¹.

ولم تفشل حكومات الدول الخمس الدائمة العضوية مرارًا وتكرارًا في العمل على تجنب النزاعات فحسب، بل استفاد العديد منها من الحروب من خلال بيع الأسلحة مباشرة إلى الأطراف المتحاربة على الرغم من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والمعاناة الإنسانية الناجمة عن هذه الحروب. فعلى سبيل المثال، واصلت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة بيع الأسلحة إلى إسرائيل على الرغم من قرار محكمة العدل الدولية بوجود خطر انتهاك حقوق الفلسطينيين/ات في قطاع غزة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية¹³².

وثمة نقص خطير في اتساق سياسات الدول الخمس الدائمة العضوية، الأمر الذي لا يحقق سوى أهدافًا متعارضة بدلًا من أن تعزز هذه السياسات بعضها بعضًا¹³³. وفي كثير من الأحيان، لا يتمشى تقديم الدول الخمس الدائمة العضوية للمساعدات العسكرية والترويج لمبيعات الأسلحة مع جهودها للوفاء بمسؤوليتها عن الحفاظ على السلام والأمن العالميين.

الاطار 4: معاهدة تجارة الأسلحة

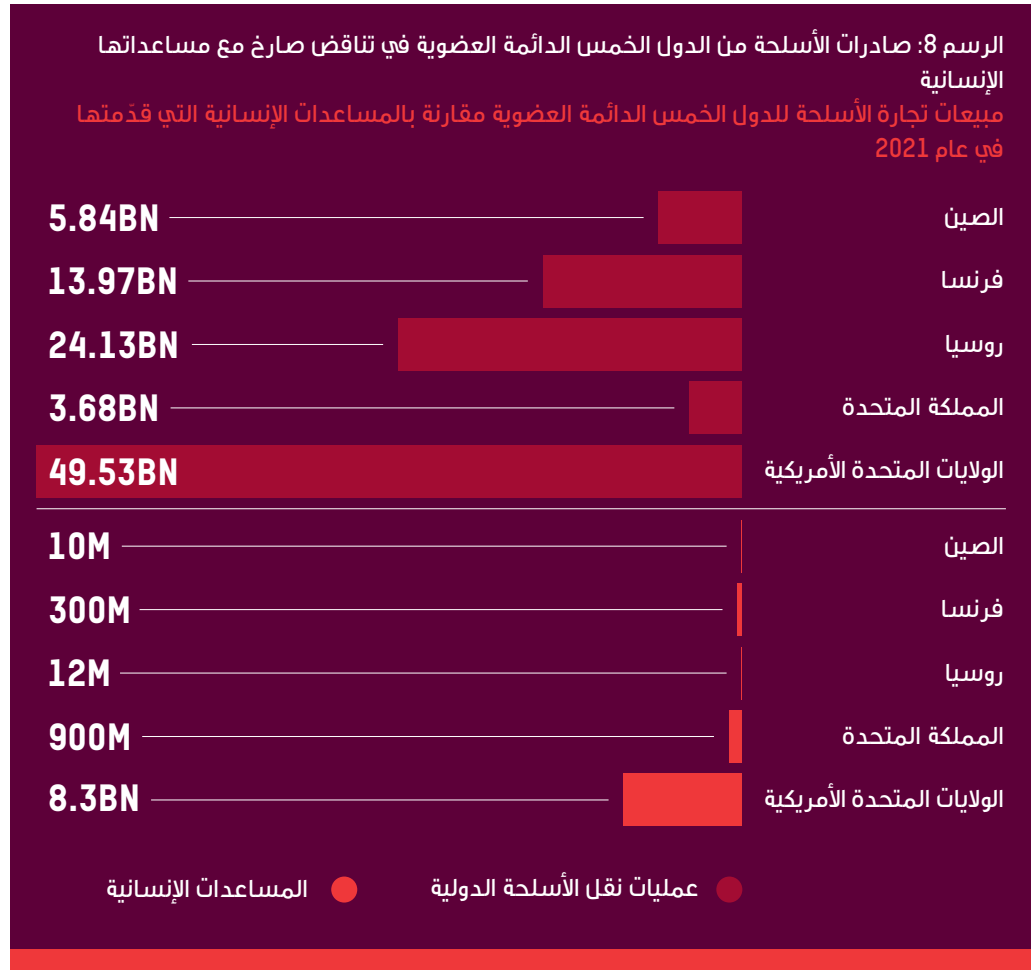
تملك الدول القوية خيار عدم استغلال المعاناة المرتبطة بالنزاعات. وقد وضعت معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2014¹³⁴ معيارًا دوليًا لمنع استخدام عمليات نقل الأسلحة لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو جرائم دولية أخرى. ومن خلال وضع مثل هذه المعايير، ومحاولة تقديم مصالح البشّر على الأرباح، تهدف معاهدة تجارة الأسلحة إلى ضمان إجراء عمليات نقل الأسلحة بطريقة مسؤولة وأخلاقية، وتعزيز الأمن والاستقرار العالميين والمساءلة والشفافية، ودعم أهداف الأمن البشري الأوسع نطاقًا مثل الحدّ من الفقر وتحسين الرعاية الصحية.

لقد وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة تجارة الأسلحة ولكنها لم تصدّق عليها، فيما لم توقع روسيا على هذه المعاهدة ولم تصدّق عليها. لذا يتوجب على هذه الدول التصديق على المعاهدة والالتزام بها فورًا. ويجب على الدول الأطراف في المعاهدة¹³⁵ - أي الصين وفرنسا والمملكة المتحدة - تنفيذها بقوة لحماية المدنيين/ات في النزاعات. ففي ميثاق الأمم المتحدة، يقع على عاتق مجلس الأمن واجب "الحفاظ على السلم والأمن الدوليين"، لذلك لا ينبغي لأي عضو في مجلس الأمن الدولي نقل الأسلحة في خرق لهذا الواجب.

4.1 محدودية التمويل الإنساني من الدول الخمس الدائمة العضوية

في الوقت نفسه، فإنّ مساهمات حكومات الدول الخمس الدائمة العضوية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة الناتجة عن النزاعات التي فشلت في حلّها تضع أولوياتها على المحك (الرسم 8). ففي الفترة 2019-2023، واصلت الولايات المتحدة تقديم حصّة مساعدات أكبر من تلك التي قدّمتها أي جهة مانحة أخرى (على الرغم من أنّها لم تحقق أبدًا هدف الأمم المتحدة لعام 1970 المتمثل في توفير 0.7 بالمئة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية)¹³⁶. أمّا بقية الدول الخمس الدائمة العضوية فقد تخلّفت بشدّة عن الركب.

وفيما بيع ما قيمته أكثر من 90 مليار دولار أمريكي من الأسلحة في عام 2021، قدّمت الدول الخمس الدائمة العضوية ما يقرب من 14 مليار دولار أمريكي فقط من المساعدات الإنسانية¹³⁷. وقد خفّضت المملكة المتحدة مساهماتها في المساعدات مع تراجع الحكومة البريطانية عن التزامها بهدف 0.7 بالمئة من دخل القومي الإجمالي¹³⁸. ولا تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين أفضل 10 جهات مانحة ولم تف أبدًا بالتزامها بنسبة 0.7 بالمئة من دخلها القومي الإجمالي. كما قدّمت روسيا والصين مساهمات صغيرة لا تكاد تكون قابلة للقياس.



المصدر: فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة، معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، وللمساعدة الإنسانية، دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية¹³⁹.

5. توصيات للإصلاح

'... لقد أوضح قادة الدول الخمس الكبرى القضية: إما أن يكون ميثاق الأمم المتحدة مع حق النقض أو ألا يكون ميثاق على الإطلاق.'

- فرانسيس ويلكوكس ، دبلوماسي أمريكي¹⁴⁰.

على مدى السنوات الثمانيين الماضية، احتجرت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن مؤسسات السلام والأمن التابعة للأمم المتحدة أسيرة من خلال "القوة الخشنة" لحقوق النقض "والقوة الناعمة" لكيفية وضع جدول الأعمال ومقدار الأموال التي تُمنح. وقد أدى ذلك إلى إدامة الأزمات بدلاً من حماية السلام والاستقرار. ونتيجة لذلك، تضاعف عدد الأشخاص المحتاجين في 23 أزمة طال أمدها ثلاث مرات تقريباً خلال العقد الماضي فقط.

وكان ثمة العديد من مقترحات الإصلاح منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945، بما في ذلك المفاوضات الحكومية الدولية الجارية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إصلاح مجلس الأمن¹⁴¹. وقد شملت هذه المقترحات:

- زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن؛
- إنشاء عضوية أكثر توازناً تخصّص المزيد من المقاعد للمناطق والبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً وغير الممثلة أصلاً؛
- محاسبة الدول الخمس الدائمة العضوية التي تستخدم حق النقض في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- إلغاء حق النقض نهائياً¹⁴².

ولكي يعمل النظام من أجل الملايين الآن ومن أجل الأجيال المقبلة، يجب إعادة تصوّر منظمة الأمم المتحدة بحيث تكون أكثر عدلاً وترقى إلى مستوى مبادئ المساواة والكرامة للجميع ولكي تكون وفية لمهمة ميثاقها.

وفبيل مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل، تحت مظلة أوكسفام قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ قرارات جريئة لإعادة تصوّر نظام السلام والأمن العالمي ليكون مناسباً للغرض الذي أنشئ لأجله، إن توصياتنا في هذا الصدد هي:

1. جعل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أكثر مساواة وإدماجاً

- **إلغاء حق النقض.** لا ينبغي لأي دولة أن تملك سلطة عرقلة التقدّم نحو السلام والاستقرار باستخدام حق النقض. وكخطوات أولية، يجب على الدول الخمس الدائمة العضوية الامتناع عن ممارسة حق النقض في الحالات التي تنطوي على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وعلى إبادة جماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما يجب الالتزام بقاعدة عدم استخدام الدول الخمس الدائمة العضوية لحق النقض في القضايا التي هي طرف فيها (المادة 27(3) من ميثاق الأمم المتحدة¹⁴³).
- **زيادة العضوية.** لا تعكس العضوية الحالية لمجلس الأمن جميع المناطق والبلدان. وتحقيقاً للإنصاف، ينبغي توسيع العضوية لتحسين تمثيل المناطق والبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً وتلك غير الممثلة أصلاً.
- **إصلاح تقليد "حمل القلم".** يجب زيادة القدرة على صياغة القرارات بشأن جميع ملفات البلدان وإضفاء الطابع المهني عليها في فرع الأمانة العامة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدلاً من حصرها في دبلوماسيي فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وفي غضون ذلك، ينبغي تشجيع "المشاركة بحمل القلم" بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجعلها هي القاعدة.
- **تقييم الأثر الإنساني لحق النقض.** يجب إجراء مراجعة، بدعم من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، للآثار الإنسانية لممارسة حق النقض من قبل مجلس الأمن، بالاستناد إلى هذا التقرير والتحليلات الأخرى ذات الصلة، واستخلاص الدروس المشتركة وجدول أعمال الإصلاح.
- **تحقيق إمكانات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل.** نحن ندرك أنّ بعض التغييرات المذكورة أعلاه لوقف الآثار الإنسانية الحالية غير المستدامة والضارة لحق النقض في مجلس الأمن، تتطلب إصلاح ميثاق الأمم المتحدة الذي سيحتاج مجلس الأمن إلى التصديق عليه¹⁴⁴. لذا يجب على قادة العالم انتهاز فرصة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل لتوجيه دعوة إلى عقد مؤتمر عام بهدف مراجعة ميثاق الأمم المتحدة، في إطار المادة 109¹⁴⁵. ومن شأن ذلك أن يوفر تنشيطاً طال انتظاره لمجلس الأمن، وتمويلًا أكثر قابلية للتنبؤ به، وآليات إنفاذ أقوى لقرارات مجلس الأمن، وفي نهاية المطاف إعطاء المجتمع المدني ومواطني/ات العالم دورًا أكبر في صياغة القرار الدولي.

2. بناء نظام تمويل إنساني لا يتخلف معه أحد عن الركب

- **يجب جعل التمويل الإنساني إلزاميًا.** لا بدّ من تقييمات إلزامية لقدرات جميع أعضاء الأمم المتحدة المالية على تمويل المساعدات الإنسانية. ويجب أن يكون ذلك من خلال آلية مماثلة لتلك المستخدمة لتحديد المساهمات والأموال المخصصة لحفظ السلام. كما ينبغي توفير الكثير من هذه الموارد من خلال آليات تمويل مبسطة لمنظمات المجتمع المدني المحلية، ولاسيّما تلك التي تقودها النساء. وفي الوقت نفسه، ينبغي فرض هدف مطالبة البلدان بإنفاق 0,7 بالمئة من دخلها القومي الإجمالي على مساعدات التنمية الرسمية.

3. التوقف عن الاستفادة من النزاعات

- **يجب التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة والالتزام بها.** وينبغي للحكومات التي صدقت عليها أصلاً أن تضمن الامتثال الكامل.
- **يُمنع نقل الأسلحة** حيثما يكون ثمة خطر انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني من استخدامها.
- **يجب ضمان احترام القانون الدولي الإنساني** وجميع قرارات مجلس الأمن التي تهدف إلى حماية المدنيين/ات. ويسهم استمرار الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني في تآكل الثقة على المستوى العالمي في مؤسسات الأمم المتحدة والنظام القائم على القواعد.



ليوني، البالغة من العمر 52 عامًا، تقدّم الماء لأحد أحفادها في موقع سيزاكوبا، بالقرب من بانغاسو، في جمهورية أفريقيا الوسطى، في 3 مارس 2021، تصوير: أدريان سوررينانت/منظمة أوكسفام (2021).

إنّ الأنظمة المصمّمة للمساهمة في السلام والاستقرار وتقديم المساعدات تخذل الناس في أزمات طال أمدها، وذلك منذ فترة طويلة جدًا. ويجب أن نبذل المزيد من أجل بعضنا بعضًا ومن أجل الأجيال المقبلة التي تعاني من النزاعات والأزمات الإنسانية. من الممكن أن يكون مجلس الأمن أكثر نسوية ومساواة ومنهياً للاستعمار: الإصلاحات البسيطة الموضحة في هذا التقرير هي خطوات حاسمة نحو تحقيق ذلك. كما يجب أن تركز الدول الخمس الدائمة العضوية على ضمان كون العمل الإنساني فاعلاً وقائماً على المبادئ، ويخفف من معاناة المتضررين/ات من النزاعات، وفي نهاية المطاف، يجب أن تقف الدول الخمس الدائمة العضوية إلى جانب الإنسانية.

الهوامش

- 1 في إطار المراجعات العامة السنوية للاحتياجات الإنسانية العالمية، التي ينشرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، أدرج 23 بلداً لمدة خمس سنوات متتالية على الأقل في العقد الماضي، وبالتالي يمكن اعتبار أن هذه البلدان قد شهدت أزمة طويلة الأمد (تعريف مبادرات التنمية). مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2024. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://humanitarianaction.info/world/global-humanitarian-overview-2024-enarfr>
- 2 شبكة معلومات الأمن الغذائي. (2024). التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2024: تحليل مشترك لاتخاذ قرارات أفضل. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC2024-full.pdf>
- 3 للحصول على بيانات نداءات التمويل في عامي 2014 و2023، يُرجى الاطلاع على خدمة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (من دون تاريخ). التغطية التاريخية للخطط المنسقة: مساهمات المساعدات الإنسانية 2023. جرى الولوج إلى الموقع في 20 يوليو 2024.
- 4 للاطلاع على تفاصيل عن حق النقص في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يُرجى الرجوع إلى مكتبة داغ همرشولد التابعة للأمم المتحدة. (بدون تاريخ). اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجدول النتائج: قائمة استخدامات حق النقص. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://research.un.org/en/docs/sc/quick>
- 5 حسابات منظمة أوكسفام استناداً إلى بيانات الأمم المتحدة. للعام 2024، يُرجى الاطلاع على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. جرى الولوج إلى الموقع في 12 سبتمبر 2024. <https://main.un.org/securitycouncil/en/content/resolutions-adopted-security-council-2024> على الفترة 2015-2023، يُرجى الرجوع إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024.
- 6 المرجع السابق
- 7 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2022). لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2023. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.unocha.org/publications/report/world/global-humanitarian-overview-2023-enaresfr>
- 8 معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. (2024). الكتاب السنوي 2024، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص. 11. جرى الولوج إلى الموقع في 20 يوليو 2024. https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-06/yb24_summary_en_2_1.pdf; خدمة التتبع المالي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2024). إجمالي التمويل المبلغ عنه لعام 2021. جرى الولوج إلى الموقع في 28 أغسطس 2024. https://fts.unocha.org/global-funding/donors/2021?order=total_funding&sort=desc
- 9 ب. د. ويزيمان، ون. دجوكيدج، وم. جورج، وس. ت. ويزيمان، (2024). الاتجاهات في عمليات نقل الأسلحة الدولية، 2023. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-03/fs_2403_at_2023.pdf
- 10 إكس. ليانغ، ول. سكراتو، ول. بيرو-سودرو، ون. تيان، ود. لوبيز داسيلفا، وي. تشوي، وإي. ك. سيلد، (2023). قائمة معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لأقوى 100 شركة منتجة للأسلحة والخدمات العسكرية في عام 2022. جرى الولوج إلى الموقع في 28 أغسطس 2024. https://www.sipri.org/sites/default/files/2023-11/fs_2312_top_100_2022.pdf
- 11 مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل. (2024). جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.un.org/en/summit-of-the-future>
- 12 الأمم المتحدة. معاهدة تجارة الأسلحة. جرى الولوج إلى الموقع في 28 أغسطس 2024. <https://www.thearmstradetreaty.org/hyper-images/file/TheArmsTradeTreaty1/TheArmsTradeTreaty.pdf>
- 13 الامم المتحدة (1945)، ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الخامس، مجلس الأمن، المادة (24) <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-5>
- 14 الامم المتحدة (1945)، ميثاق الأمم المتحدة، الديباجة، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-5>
- 15 الامم المتحدة (1945)، ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الخامس، مجلس الأمن، المادة (25)، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-5>
- 16 لم يكن لدى الصين مستعمرات في عام 1945.
- 17 ب. د. ويزيمان، وك. دجوكيتش، وز. حسين، وس. ت. ويزيمان، (2024). الاتجاهات في عمليات نقل الأسلحة الدولية، 2023. معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-03/fs_2403_at_2023.pdf

- 18 الأمم المتحدة، مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل (2024)، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024.
<https://www.un.org/en/summitof-the-future>
- 19 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، (2023)، نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2024، جرى الولوج إلى الموقع في 11 ديسمبر 2023، <https://www.unocha.org/publications/report/world/global-humanitarian-overview-2024-enarfr>
- 20 إن مجموعة القضايا التي تحتاج إلى معالجة هائلة، من تغيير تكوين الأمم المتحدة ليكون أكثر تمثيلاً، إلى توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني، وقد يكون هذا هو محور المنشورات اللاحقة، ومع ذلك، تركز هذه الورقة على القضايا الأساسية لحق النقض وحمل القلم من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية.
- 21 الأمم المتحدة، مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل، مرجع سابق.
- 22 منظمة أوكسفام، (من دون تاريخ)، ملخص استراتيجي للشركات الاستعمارية لمنظمة أوكسفام بريطانيا، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024، <https://www.oxfam.org.uk/documents/777/A4-Summary-0x-fam-GB-Decolonial-Partnerships-Strategy.pdf>
- 23 أ. أوركهارت وآخرون، (2023)، تقرير المساعدة الإنسانية العالمية لعام 2023، مبادرات تموية، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024، https://devinit-prod-static.ams3.cdn.digitaloceanspaces.com/media/documents/GHA2023_Digital_v9.pdf، وتجدد الإشارة إلى أنه ليس كل من يحتاج إلى المساعدة الإنسانية في تلك البلدان يتأثر بالضرورة بالنزاع، فالأحوال الجوية المتطرفة والأزمات الاقتصادية هي أيضاً دوافع للاحتياجات الإنسانية، يُرجى كذلك الاطلاع على شبكة معلومات الأمن الغذائي، (2024) التقرير العالمي لعام 2024 عن الأزمات الغذائية: تحليل مشترك لاتخاذ قرارات أفضل، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024، <https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC2024-full.pdf>، وكذلك المنظمة الدولية للهجرة (2024) الهجرة القسرية أو النزوح، جرى الولوج إلى الموقع في 11 ديسمبر 2023، <https://www.unocha.org/publications/report/world/global-humanitarian-overview-2024-enarfr>، وكذلك المنظمة الدولية للهجرة (2024) الهجرة القسرية أو النزوح، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024، <https://www.migrationdataportal.org/themes/forced-migration-or-displacement>
- 24 موقع النزاع المسلح وبيانات الأحداث، (2024) مؤنشر النزاعات، يناير 2024، <https://acleddata.com/conflict-in-dex/index-january-2024/>، وتشير بيانات موقع النزاع المسلح وبيانات الأحداث إلى زيادة من 2022 إلى 2023 بنسبة 12 بالمائة، وفقاً للمؤشرات الأربعة "القتل، والخطر على المدنيين/ات، والانتشار الجغرافي، وتجزئة الجماعات المسلحة".
- 25 في المراجعة العاكة لاحتياجات الإنسانية العالمية للأمم المتحدة، أدرجت 23 دولة لمدة خمس سنوات متتالية على الأقل في العقد الماضي، وبالتالي يمكن اعتبارها قد عانت من أزمة طويلة الأمد، يُرجى مراجعة مذكرة المنهجية للتعريفات والحسابات.
- 26 وفق حسابات منظمة أوكسفام فإن أكثر من 1.1 مليون شخص قد لقوا حتفهم في الفترة 23-2014 في أزمة طويلة الأمد في البلدان المدرجة في الجدول 1 باستخدام مجموعة بيانات الوفيات المرتبطة بالمعركة لبرنامج بيانات النزاع التابع لجامعة أوبسالا السويدية الإصدار 24.1 (يُرجى ملاحظة أن مجموعة البيانات لا تحتوي على إدخلات لهاتيبي ولا لغنزويلا)، جرى الولوج إلى الموقع في 06 أغسطس 2024، <https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#bat-tlerelated>
- 27 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، (1999)، القرار 1265 (1999)، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024، <https://digitallibrary.un.org/record/285718>
- 28 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، (2000)، القرار 1325، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024، <https://digitallibrary.un.org/record/426075>
- 29 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، (2018)، القرار 2417، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024، <https://digitallibrary.un.org/record/1627380>
- 30 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، (2019)، القرار 2475، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024، <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n19/186/60/pdf/n1918660.pdf>
- 31 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، (2024)، القرار 2730، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024، <https://digitallibrary.un.org/record/4049572>
- 32 تستند الحسابات إلى نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية العالمية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في اللحات العامة السنوية عن الاحتياجات الإنسانية العالمية، التي نشرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أدرجت 23 دولة لمدة خمس سنوات متتالية على الأقل في العقد الماضي، وبالتالي يمكن اعتبارها قد عانت من أزمة طويلة الأمد، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2024، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024، <https://humanitarianaction.info>، وكذلك من لمحات عامة عن الاحتياجات الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2018، <https://www.unocha.org/publications/report/world/global-humanitarian-overview-2024-enarfr>

- 33 شبكة معلومات الأمن الغذائي (2024) التقرير العالمي لعام 2024 عن الأزمات الغذائية: تحليل مشترك لاتخاذ قرارات أفضل. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC2024-full.pdf>
- 34 المنظمة الدولية للهجرة. (2024) الهجرة القسرية أو النزوح. جرى الولوج إلى الموقع في 02 أغسطس 2024. <https://www.migrationdataportal.org/themes/forced-migration-or-displacement>
- 35 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2013). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2014. جرى الولوج إلى الموقع في 19 يوليو 2024. <https://reliefweb.int/report/world/overview-global-humanitarian-response-2014-enfres#:~:text=Global%20Humanitarian%20Response%20for%202014,help-ing%20their%20people%20in%20need> وكذلك، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2014). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2015. جرى الولوج إلى الموقع في 19 يوليو 2024. <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2015>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2015). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2016. جرى الولوج إلى الموقع في 19 يوليو 2024. <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2016-enar>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2016). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2017. جرى الولوج إلى الموقع في 19 يوليو 2024. <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2017-enarfrzh>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2017). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2018. جرى الولوج إلى الموقع في 19 يوليو 2024. <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2018-enaesfrzh>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2018). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2019. تم الوصول إليه في 19 يوليو 2024. <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2019-enaesfrzh>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2019). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2020. تم الوصول إليه في 19 يوليو 2024. <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2020-enarfrzh>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2020). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2021. جرى الولوج إلى الموقع في 19 يوليو 2024. <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2021-enarfres>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2021). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2022. جرى الولوج إلى الموقع في 19 يوليو 2024. <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2022>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2022). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2023. جرى الولوج إلى الموقع في 19 يوليو 2024. <https://reliefweb.int/report/world/global-humanitarian-overview-2023-enaesfr>
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2023). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2024. جرى الولوج إلى الموقع في 19 يوليو 2024. <https://www.unocha.org/publications/report/world/global-humanitarian-overview-2024-enarfres>
- 36 الأمم المتحدة والبنك الدولي (2018). مسارات السلام لمناهج شاملة لمنع النزاعات العنيفة. البنك الدولي. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/e5a72639-4925-5247-9c8b-2152d4963aca/content> وكذلك المرجع نفسه، 111: "اللامساواة الأفقية هي اختلافات في الوصول والفرص عبر مجموعات محددة (أو مبنية) ثقافياً بناءً على هويات مثل المنطقة والعرق والدين".
- 37 ر. س. أونسو. (2018). الديمقراطية السلبية. منظمة أوكسفام الدولية جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620600/rr-captured-democracies-161118-summ-en.pdf>
- 38 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبنك الدولي. (بدون تاريخ). أبعاد النوع الاجتماعي للنزوح القسري. <https://www.unhcr.org/us/media/gender-dimensions-forced-displacement-gdfd-research-program>
- 39 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2021). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2022. <https://2021.gho.unocha.org/>

- 40 <https://www.edu-links.org/topics/education-crisis-and-conflict#:~:text=During%20major%20conflicts%20and%20crises,in%20the%20midst%20of%20chaos> الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (2024) التعليم في الأزمات والنزاعات.
- 41 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2021). نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2022. مرجع سابق.
- 42 مجموعة الحماية العالمية. (2024) تحديث الحماية العالمية: الإعادة القسرية وإعادة التوطين. أبريل 2024. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.globalprotectioncluster.org>
- 43 اليونيسف. (بدون تاريخ). العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.unicef.org/protection/gender-based-violence-in-emergencies>
- 44 تقرير مجلس الأمن. (30 نوفمبر 2022). المرأة والسلام والأمن: عام واحد من الالتزامات المشتركة. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2022-12/women-peace-and-security-one-year-of-shared-commitments.php>
- 45 و. سميث، أ. هيرسي، أ. بالدوموس و أ. تونيلي (2020) تحويل السلطة لوضع المرأة في صميم بناء السلام. منظمة أوكسفام. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621053/dp-feminist-peace-security-introduction-210920-en.pdf>
- 46 هـ. فارر، ول. فينيجان، وي. غريس وم. تروسكوت. (2022). التأخير الخطير 2: تكلفة التقاعس عن العمل. منظمة أوكسفام. أنقذوا الطفولة ومرصد جميل. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/dangerous-delay-2-the-cost-of-inaction-621373/>
- 47 مجلس العلاقات الخارجية (2024) متعقب النزاع العالمي: النزاع في سوريا. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/conflict-syria>
- 48 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2024) نظرة عامة إنسانية عالمية 2024، مرجع سابق.
- 49 شبكة معلومات الأمن الغذائي. (2024) التقرير العالمي لعام 2024 عن الأزمات الغذائية: تحليل مشترك لاتخاذ قرارات أفضل. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC2024-full.pdf>
- 50 س. تشيتين، وإ. طوران، ور. أ. تشيتين وأ. همشوغلو. (2017). تأثير أزمة اللاجئين السوريين على العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. المجلة الدولية للدراسات السياسية 3 (3): 14-19. جرى الولوج إلى الموقع في 9 يوليو 2024. <https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/599167>
- 51 منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - بعثة الأمم المتحدة المشتركة. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://opcw.unmissions.org>. وكذلك تغطية اجتماعات مجلس الأمن (27 أيلول/سبتمبر 2013). مجلس الأمن يطالب بالتدمير المقرر للأسلحة الكيميائية السورية، واعتماد القرار 2118 بالإجماع. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://press.un.org/en/2013/sc11135.doc.htm>
- 52 ل. ويلشمان. (12 يونيو 2023). أثر النوع الاجتماعي للنزاع في الجمهورية العربية السورية على النساء والفتيات. مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان نص الكلام. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/06/gendered-impact-conflict-syrian-arab-republic-women-and-girls>
- 53 أخبار الأمم المتحدة. (16 مارس 2021). أُلحق عقد من النزاع في سوريا خسائر فادحة بالنساء والفتيات. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://news.un.org/en/story/2021/03/1087432>
- 54 ب. كابور. (24 مايو 2018). تأمل الحركة السياسية النسائية السورية الجديدة في تحقيق نهج نسوي للسلام والانتقال. مدرسة لندن للاقتصاد. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://blogs.lse.ac.uk/wps/2018/05/24/new-syrian-womens-political-movement-hopes-to-bring-a-feminist-approach-to-peace-and-transition/>
- 55 المرجع السابق.
- 56 أ. أوكيفي. (2020). سلام أبوي في سوريا. صدى. جرى الولوج إلى الموقع في 28 أغسطس 2024. <https://carnegie-ieendowment.org/sada/2020/11/a-patriarchal-peace-in-syria?lang=en>
- 57 دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2024) الخطط المنسقة 2023. جرى الولوج إلى الموقع في 4 أغسطس 2024. <https://fts.unocha.org/plans/overview/2023>
- 58 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2022) نظرة عامة إنسانية عالمية 2023، مرجع سابق.
- 59 المرجع السابق.
- 60 دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2024) الخطط المنسقة لعام 2023. جرى الولوج إلى الموقع في 20 أغسطس 2024. <https://fts.unocha.org/home/2023/plans>

- 61 العمل الإنساني، المراجعة الإنسانية العالمية 2023، جرى الولوج إلى الموقع في 8 ديسمبر 2023. <https://humanitarianaction.info/document/global-humanitarian-overview-2024/article/response-plans-overview-2024>
- 62 ت. ر. غينغرينتش، وم. ج. كوهين. (2015). قلب النظام الإنساني رأساً على عقب. منظمة أوكسفام. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/turning-the-humanitarian-system-on-its-head-saving-lives-and-livelihoods-by-str-559151/>
- 63 الجمعية العامة للأمم المتحدة. (بدون تاريخ). لجنة الاشتراكات. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.un.org/en/ga/contributions/assessments.shtml>
- 64 صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ: <https://cerf.un.org>: وللإطلاع على رقم 143 مليار دولار أمريكي، يرجى مراجعة الجدول 4.
- 65 وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، بلغ إجمالي إيرادات الأسلحة لأكثر من 100 شركة منتجة للأسلحة والخدمات العسكرية 597 مليار دولار في عام 2022 (آخر عام على الإطلاق): إكس ليانغ وآخرون. (2023) معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، أكبر 100 شركة منتجة للأسلحة والخدمات العسكرية، 2022. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024 https://www.sipri.org/sites/default/files/2023-11/fs_2312_top_100_2022.pdf
- 66 دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الخطط المنسقة 2022. جرى الولوج إلى الموقع في 4 سبتمبر 2024. <https://fts.unocha.org/plans/overview/2022>
- 67 الأمم المتحدة، فبراير 2000. قرار مجلس الأمن 1291: ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://peacekeeping.un.org/mission/past/monuc/mandate.shtml>
- 68 المرجع السابق.
- 69 أ. نوفوسيلوف. (19 ديسمبر 2019). فاعلية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://theglobalobservatory.org/2019/12/effectiveness-un-mission-democratic-republic-of-the-congo/>
- 70 صفحة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. جرى الولوج إلى الموقع في 23 يوليو 2024. <https://monusco.unmissions.org/en/military-0#:~:text=From%20an%20initial%20strength%20of,591%20police%20officer%20and%201%20C050>
- 71 يرجى مراجعة الهامش 51.
- 72 س. نانغوليا. (20 مايو 2024). فهم دفع جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رحيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://africacenter.org/spotlight/understanding-drc-monusco/#:~:text=The%20government%20of%20President%20F%2C3%A9lix,Congolese%20citizens%20have%20been%20displaced>
- 73 تقرير مجلس الأمن. (31 مارس 2024). بعد فوات الأوان: الصراع المتصاعد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم الأمم المتحدة للقوات الإقليمية. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.security-councilreport.org/monthly-forecast/2024-04/in-hindsight-the-escalating-conflict-in-eastern-drc-and-un-support-of-regional-forces.php>
- 74 المرجع السابق.
- 75 معهد الدراسات الأمنية. (17 أبريل 2023). تقرير مجلس السلم والأمن - الاتحاد الأفريقي: يجب على الاتحاد الأفريقي أن يأخذ زمام المبادرة في صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://issafrica.org/pscreport/psc-insights/au-must-take-the-lead-on-the-drc-conflict>
- 76 المرجع السابق.
- 77 الامم المتحدة (1945). ميثاق الأمم المتحدة: الفصل الخامس - مجلس الأمن: المادة 24. جرى الولوج إلى الموقع في 20 يوليو 2024. <https://legal.un.org/repertory/art24.shtml>
- 78 تنص المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة على أن "أعضاء" الأمم المتحدة "يوافقون على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقاً لهذا الميثاق". الدولي. (1945). ميثاق الأمم المتحدة: الفصل الخامس - مجلس الأمن جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://legal.un.org/repertory/art25.shtml>
- 79 حسابات منظمة أوكسفام بناءً على بيانات الأمم المتحدة. لعام 2024، يرجى مراجعة قرارات مجلس الأمن، جرى الولوج إلى الموقع في 12 سبتمبر 2024. <https://main.un.org/securitycouncil/en/content/resolutions-adopted-security-council-2024>: وللإطلاع على الفترة 2015-2023، يمكن الرجوع إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <http://unscr.com/>

- 80 المرجع السابق.
- 81 على سبيل المثال، كما فعلت الولايات المتحدة فيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وكذلك ب. زينغيري. (19 مارس 2024). قالت مصادر إن اتفاق الكونغرس الأمريكي يحظر سداد الأموال الأمريكية إلى الأونروا حتى مارس 2025. رويتر. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.reuters.com/world/us/us-congress-deal-bars-us-funds-unrwa-until-march-2025-sources-say-2024-03-19/>
- 82 أشارت هيومن رايتس ووتش إلى أنّ "وفودًا من الصين وروسيا وكوبا وغيرها تحاول منذ سنوات وقف تمويل عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في اللجنة الخامسة للجمعية العامة، التي تشرف على الميزانية". ل. شارونو. (13 فبراير 2024). المشاكل المالية للأمم المتحدة تعرّض للخطر العمل الحاسم في مجال حقوق الإنسان. هيومن رايتس ووتش. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.hrw.org/news/2024/02/13/uns-fi-2024>. [nancial-troubles-jeopardize-critical-human-rights-work](https://www.hrw.org/news/2024/02/13/uns-fi-2024)
- 83 بيانات منظمة أوكسفام عن الأزمات الممتدة المتطابقة مع بيانات حامل القلم المدرجة هنا: تقرير مجلس الأمن. (2018). نظام حامل القلم. <https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF-CF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Penholders.pdf>
- 84 المرجع السابق.
- 85 تقرير مجلس الأمن. (2018). نظام حمل القلم. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF-CF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Penholders.pdf>; وكذلك ج. غريغوري، (7 أبريل 2023). تقاسم حمل القلم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: انتصار لتعددية الأطراف الشاملة؟ المرصد العالمي لمعهد السلام الدولي. <https://theglobalobservatory.org/2023/04/sharing-the-pen-un-security-council-inclusive-multilateralism>
- 86 ج. غريغوري، مرجع سابق.
- 87 بموجب المادة 27 (3) من ميثاق الأمم المتحدة، الدولي. (1945). ميثاق الأمم المتحدة: الفصل الخامس - مجلس الأمن. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://legal.un.org/repertory/art27.shtml>
- 88 الأمم المتحدة (2024). اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجداول النتائج: قائمة حق النقص. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://research.un.org/en/docs/sc/quick>
- 89 المرجع السابق.
- 90 تقرير مجلس الأمن. (19 أكتوبر 2015). حق النقص. تقرير بحثي. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.securitycouncilreport.org/research-reports/the-veto.php>; وكذلك بيان بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://buildingtrust.si/state-ment-on-the-working-methods-of-the-security-council/>
- 91 الجمعية العامة للأمم المتحدة. (19 يوليو 2023). وفي اجتماع عقب استخدام الاتحاد الروسي حق النقض ضد نص المساعدة عبر الحدود. تحدث متكلمو الجمعية العامة عن عواقب إنسانية للغاية بالنسبة للملايين. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://press.un.org/en/2023/ga12517.doc.htm#:~:text=Debating%20the%20Russian%20Federation%20is%20desperate%20and%20in%20need%20of%20humanitarian%20aid>; وكذلك تقرير مجلس الأمن. (19 أكتوبر 2015). حق النقص. تقرير بحثي. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.securitycouncilreport.org/research-reports/the-veto.php>
- 92 قناة الجزيرة. (21 فبراير 2024). العالم ينتقد الفيتو الأمريكي لوقف إطلاق النار في مجلس الأمن الدولي بشأن حرب إسرائيل على قطاع غزة. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.aljazeera.com/news/2024/2/21/world-condemns-uss-latest-un-security-council-veto-on-gaza-ceasefire>
- 93 الأمم المتحدة. (18 أبريل 2024). فشل مجلس الأمن في التوصية بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. بسبب حق النقض الذي استخدمته الولايات المتحدة. تغطية الاجتماعات. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://press.un.org/en/2024/sc15670.doc.htm>
- 94 دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للجمهورية العربية السورية (2016-2024) تحليل التمويل السنوي المقارن. جرى الولوج إلى الموقع في 20 يوليو 2024. <https://fts.unocha.org/home/2024/powerbi>
- 95 ي. عاصي. (3 مايو 2022). لقد فشلت المساعدات للفلسطينيين، وإليك كيفية إصلاحها. الإنسانية الجديدة. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2022/05/03/aid-to-palestinians-has-failed-heres-how-to-fix-it>
- 96 مكتبة داغ همرشولد التابعة للأمم المتحدة. (من دون تاريخ). اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجداول النتائج: قائمة حق النقص. تم جرى الولوج إلى الموقع في 20 يوليو 2024. <https://research.un.org/en/docs/sc/quick>

- 97 المرجع السابق.
- 98 تنص المادة 27(3) من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:
تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة 3 من المادة 52 رأي المتعلقه بالتسوية السلمية للنزاعات] يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت". الأمم المتحدة. (1945). ميثاق الأمم المتحدة: الفصل الخامس - مجلس الأمن. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-5>
- 99 الأمم المتحدة (2024). اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجداول النتائج: قائمة حق النقص. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://research.un.org/en/docs/sc/quick>
- 100 المرجع السابق. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت المملكة المتحدة حق النقص ضد مبادرة لمعالجة استخدامها للقوة للحفاظ على مستعمرتها في جزر فوكلاند/مالفيناس. وفي عام 1976، منعت فرنسا قراراً يدعم مطالبات جزر القمر بجزيرة مايوت، والتي استمرت فرنسا في حكمها أولاً كمستعمرة ومؤخراً كإقليم ما وراء البحار.
- 101 ميثاق الأمم المتحدة، المادة 2 (4). الدوي. (1945). ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول: المقاصد والمبادئ. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-1>
- 102 منظمة أوكسفام. (21 فبراير 2024). سنتان من الحرب في أوكرانيا. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.oxfamamerica.org/explore/stories/two-years-of-war-in-ukraine>
- 103 المادة 27 (3) من ميثاق الأمم المتحدة. الأمم المتحدة. (1945). جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://legal.un.org/repertory/art27.shtml>
- 104 المحكمة الجنائية الدولية. (2024). أوكرانيا. جرى الولوج إلى الموقع في 10 يوليو 2024. <https://www.icc-cpi.int/situations/ukraine>
- 105 دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في أوكرانيا (2023). جرى الولوج إلى الموقع في 6 أغسطس 2024. <https://fts.unocha.org/countries/234/summary/2023>
- 106 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (2024). حالة حقوق الإنسان أثناء الاحتلال الروسي لأراضي أوكرانيا وتداعياته. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.ohchr.org/en/documents/coun-try-reports/human-rights-situation-during-russian-occupation-territory-ukraine-and>، وتجدد الإشارة إلى أن القوانين والسياسات الأوكرانية بشأن الأنشطة التي تجري في الأراضي الروسية المحتلة تشكل حواجز كبيرة أمام وصول المساعدات الإنسانية.
- 107 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (2024). حالة حقوق الإنسان أثناء الاحتلال الروسي لأراضي أوكرانيا وتداعياته. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.ohchr.org/en/documents/coun-try-reports/human-rights-situation-during-russian-occupation-territory-ukraine-and>
- 108 من المهم ملاحظة أن هذه ليست المرة الأولى التي تنتهك فيها إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية الميثاق بشكل مباشر. ورداً على الغزو الأمريكي للعراق في عام 2004، صرح الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان: "لقد أشرت إلى أنه لا يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، من وجهة نظرنا، ومن وجهة نظر الميثاق كان غير قانوني". كوفي عنان يتحدث في أخبار الأمم المتحدة: تؤكد الدروس المستفادة من حرب العراق أهمية ميثاق الأمم المتحدة. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://news.un.org/en/story/2004/09/115352>
- 109 ميثاق الأمم المتحدة، المادة 2 (4). الدوي. (1945). ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول: المقاصد والمبادئ. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://legal.un.org/repertory/art24.shtml>
- 110 بعد بدء المفاوضات الحكومية الدولية في دورتها الثانية والستين، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك 63/565 و 64/568 و 65/554 و 66/566 و 67/561 و 68/557 و 69/560 و 70/559 و 71/553 و 72/557 و 73/554 و 74/569 و 75/569 و 76/572 و 77/559. يرجى مراجعة إصلاح مجلس الأمن (الأمم المتحدة) <https://www.un.org/en/ga/screform/>
- 111 تحليل منظمة أوكسفام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وحق النقص في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالاستناد إلى مكتبة داغ همرشولد التابعة للأمم المتحدة. (من دون تاريخ). جدداول قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://research.un.org/en/docs/ga/quick/regular/78>
- 112 المادة 1(1) من ميثاق الأمم المتحدة، الدوي. (1945). ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول: المقاصد والمبادئ. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/chapter-1>
- 113 الاونروا. (من دون تاريخ). من نحن. جرى الولوج إلى الموقع في 15 يوليو 2024. <https://www.unrwa.org/who-we-are>
- 114 المرجع السابق.

- 115 ب. لينتل (محرر). (2018). الجهات الفاعلة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: المصالح والروايات والآثار المتبادلة للاحتلال. المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.swp-berlin.org/en/publication/actors-in-the-israeli-palestinian-conflict>
- 116 الجمعية العامة للأمم المتحدة. (16 نوفمبر 2023). مع تزايد النزاعات العنيفة، يقول المتحدثون إن إصلاحات مجلس الأمن ضرورية لضمان السلام والاستقرار الدوليين. مع بدء الجمعية العامة المناقشة. تغطية الاجتماعات. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://press.un.org/en/2023/ga12562.doc.htm>
- 117 منظمة أوكسفام أمريكا. (5 أبريل 2024). بعد مرور ستة أشهر على النزاع في قطاع غزة، بدأ سوء التغذية والمجاعة في الظهور. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.oxfamamerica.org/explore/sto-ries/six-months-into-gaza-conflict-malnutrition-and-famine-emerging/>
- 118 ن. مالك. (15 يناير 2024). ليست إسرائيل وحدها قيد المحاكمة. إذ تختبر جنوب أفريقيا مزاعم الغرب بالتفوق الأخلاقي. صحيفة ذي غارديان. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.theguardian.com/commentisfree/2024/jan/15/israel-trial-south-africa-icj-palestine>
- 119 محكمة العدل الدولية. (من دون تاريخ). تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل). جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.icj-cij.org/case/192>
- 120 تؤكد المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول الأعضاء في الدفاع عن النفس. الأمم المتحدة. (1945). ميثاق الأمم المتحدة. المادة 51. <https://www.un.org/en/about-us/un-charter/full-text#:~:text=Article%2051,maintain%20international%20peace%20and%20security> والأمريكية وغيرها من الدول التي تزود أوكرانيا بالأسلحة في مواجهة الغزو الروسي في الأمم المتحدة بأن هذا الإجراء يتوافق تماما مع أحكام الميثاق للدفاع عن النفس. <https://press.un.org/en/2023/sc15388.doc.htm>
- 121 يُمكن الاطلاع على سبيل المثال على الوكالة السويدية لبحوث الدفاع. (2023). تزايد منافسة القوى العظمى في إفريقيا. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.foi.se/en/foi/news-and-press-room/news/2023-02-28-growing-great-power-competition-in-africa.html>
- 122 أ. ستارك. (2020). إدارة الشراكات الأمنية الأمريكية. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.newamerica.org/political-reform/reports/tools-congress-manage-us-security-partnerships/> وكذلك دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. الخطط المنشقة. 2019. جرى الولوج إلى الموقع في 6 أغسطس 2024. <https://fts.unocha.org/plans/overview/2019>
- 123 إ. كاروزا. (2021). إضفاء الشرعية على مشاركة الصين المتزايدة في الأمن الأفريقي: التغيير ضمن استمرارية الخطاب الرسمي. فصلية الصين 248: 1. 1174-1199. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://www.cambridge.org/core/journals/china-quarterly/article/legitimizing-chinas-growing-engagement-in-african-security-change-within-continuity-of-official-discourse/18835101F33CF5E-18158A83170669EE8>
- 124 دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وجهة نظر مجمعة: الصين، حكومة، 2016. جرى الولوج إلى الموقع في 6 أغسطس 2024. <https://fts.unocha.org/donor-grouped/2976/summary/2016>
- 125 نمة جدل بين الأكاديميين بشأن ما إذا كانت مبيعات الأسلحة تُوّجح النزاعات أو تدعم ردها. للاطلاع على دراسة اقتصادية قياسية تبين أن "واردات الأسلحة في أفريقيا تزيد من احتمال نشوب نزاع داخلي، ولا سيما العنف من جانب واحد، وعدد القتلى والمدنيين، فضلا عن عدد اللاجئين/ات الفارين/ات من بلادهم"، يُرجى مراجعة ك. غالبا، (2023). "الأسلحة والحرب: تأثير عمليات نقل الأسلحة على النزاع الداخلي". مجلة اقتصاديات التنمية، 160 (يناير). <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304387822001432>
- 126 د. هيلير. (2007). المليارات المفقودة في أفريقيا. منظمة أوكسفام، وشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة، لعالم أكثر أمنا. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/africas-missing-billions-international-arms-flows-and-the-cost-of-conflict-123908/#:~:text=Africa%20suffers%20enormously%20from%20conflict,conflicts%20are%20Kalashnikov%20assault%20rifles>
- 127 يمكن الاطلاع على التفاصيل في قاعدة بيانات نقل الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. <https://armstransfers.sipri.org/ArmsTransfer>، وكذلك وأخبار الأمم المتحدة (4 نيسان/أبريل 2024). هايتي: العصابات لديها "قوة نيران أكثر من الشرطة". جرى الولوج إلى الموقع في 28 أغسطس 2024. <https://news.un.org/en/story/2024/04/1148231>
- 128 معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. حولية المعهد لعام 2024، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الصفحة 11)، مرجع سابق.

129 المرجع السابق.

130 ب. د. ويزيمان، وك. ديوكيتش، وم. جورج، وز. حسين وس. ت. ويزمان. (2024). الاتجاهات في عمليات نقل الأسلحة الدولية، 2023، معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024 https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-03/fs_2403_at_2023.pdf; وكذلك ب. د. ويزيمان وج. جادون، وس. ت. ويزمان. (2023). الاتجاهات في عمليات نقل الأسلحة الدولية، 2022، معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024 https://www.sipri.org/sites/default/files/2023-03/2303_at_fact_sheet_2022_v2.pdf

131 إكس ليانغ وآخرون. (2023). معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، أكبر 100 شركة منتجة للأسلحة والخدمات العسكرية، 2022، جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024 https://www.sipri.org/sites/default/files/2023-11/fs_2312_top_100_2022.pdf وتقع المقار الرئيسية لأكثر من 10 شركات في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والمملكة المتحدة، وقد حققت ما يقرب من نصف إيرادات 597 مليار دولار أمريكي في عام 2022 من أكبر 100 شركة.

132 ل. كباي. (12 أبريل 2024). مبيعات الأسلحة الفرنسية والألمانية إلى إسرائيل تضررت من الإجراءات القانونية. بوليتيكو. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024 <https://www.politico.eu/article/11-ngos-take-france-to-court-over-arms-sales-to-israel>

133 بشأن اتساق السياسات، يُرجى مراجعة م. نيلسون، وز. زيماروتي، وج. ب. بيترسون، وب. نيكفيسيت، وب. رودبيرغ، وج. ماكفين. (2012). "فهم تماسك السياسات: إطار تحليلي وأمثلة على تفاعلات السياسة بين القطاعين العام والخاص بالبيئة في الاتحاد الأوروبي"، السياسة البيئية والحوكمة 21(6): 395-423. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024 <https://doi.org/10.1002/eet.1589>

134 الأمم المتحدة. (2014). معاهدة تجارة الأسلحة. جرى الولوج إلى الموقع في 28 أغسطس 2024 <https://disarma-ment.unoda.org/convarms/arms-trade-treaty-2>

135 معاهدة تجارة الأسلحة. الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. (2 ديسمبر 2022). جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024 [https://thearmstradetreaty.org/hyper-images/file/List%20of%20ATT%20States%20Parties%20\(alphabetical%20order\)\(2%20December%202022\)/List%20of%20ATT%20States%20Parties%20\(alphabetical%20order\)\(2%20December%202022\).pdf](https://thearmstradetreaty.org/hyper-images/file/List%20of%20ATT%20States%20Parties%20(alphabetical%20order)(2%20December%202022)/List%20of%20ATT%20States%20Parties%20(alphabetical%20order)(2%20December%202022).pdf)

136 في أكتوبر 1970، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يتضمن الهدف المتمثل في أن "كل دولة متقدمة اقتصاديًا ستزيد تدريجياً مساعدتها الإنمائية الرسمية [...] وستبذل قصارى جهدها للوصول إلى الحد الأدنى الصافي البالغ 0.7 بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي [...] كما ورد في مبادرات التنمية". (من دون تاريخ). صحيفة وقائع: هدف المساعدات البالغ 0.7 بالمائة. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024 <https://devinit.org/wp-content/uploads/2013/08/Factsheet-0-7-25.pdf>

137 بحسب دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تبلغ المساهمات حوالي 13,995 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وقدمت الولايات المتحدة 12.053 مليار دولار، والمملكة المتحدة 1.037 مليار دولار، وفرنسا 821.8 مليون دولار، وروسيا 34 مليون دولار، والصين 10.7 مليون دولار. دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (من دون تاريخ). إجمالي التمويل المبلغ عنه 2023. جرى الولوج إلى الموقع في 20 يوليو 2024 https://fts.unocha.org/global-funding/donors/2023?order=total_funding&sort=desc

138 بوند. (10 أبريل 2024). تواصل حكومة المملكة المتحدة إنفاق أكثر من ربع ميزانية المساعدات البريطانية في المملكة المتحدة على تكاليف طالبي اللجوء. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024 <https://www.bond.org.uk/press-releases/2024/04/uk-government-continues-to-spend-more-than-a-quarter-of-the-uk-aid-budget-in-the-uk-on-asylum-seeker-costs>

139 لعمليات نقل الأسلحة، يُرجى مراجعة معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (2024). التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (ص. 11). جرى الولوج إلى الموقع في 20 يوليو 2024 https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-06/yb24_summary_en_2_1.pdf، وكذلك للحصول على المساعدة الإنسانية، يُرجى مراجعة دائرة التعقب المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، (من دون تاريخ). إجمالي التمويل المبلغ عنه 2023. جرى الولوج إلى الموقع في 20 يوليو 2024 https://fts.unocha.org/global-funding/donors/2023?order=total_funding&sort=desc

140 ف. و. ويلكوكس. (أكتوبر 1945). "ثانيًا، صيغة تصويت بالباطل". مجلة العلوم السياسية الأمريكية. 39(5): 943-956. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024 <https://doi.org/10.2307/1950035>

141 بعد بدء المفاوضات الحكومية الدولية في دورتها الثانية والستين، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك: 63/565 و 64/568 و 65/554 و 66/566 و 67/561 و 68/557 و 69/560 و 70/559 و 71/553 و 72/557 و 73/554 و 74/569 و 75/569 و 76/572 و 77/559. إصلاح مجلس الأمن (الأمم المتحدة): <https://www.un.org/en/ga/screform/s>

142 الجمعية العامة للأمم المتحدة. (20 نوفمبر 2018). تدعو الدول الأعضاء إلى إلغاء حق النقض وتوسيع مجلس الأمن ليشمل مقاعد دائمة جديدة، في الوقت الذي تناقش فيه الجمعية العامة خطط إصلاح الجهاز المؤلف من 15 عضوًا. تغطية الاجتماعات. جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://press.un.org/en/2018/ga12091.doc.htm>

143 المادة 27 (3) من ميثاق الأمم المتحدة. الدولي. (1945). جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. <https://legal.un.org/repertory/art27.shtml>

144 رابطة الأمم المتحدة - المملكة المتحدة. (28 أبريل 2022). تحظى "مبادرة حق النقض" في ليشتنشتاين بتأييد واسع في الأمم المتحدة. هل سيردع القوى الكبرى؟ تم الوصول إليه في 22 أغسطس 2024. <https://una.org.uk/news/liechtensteins-veto-initiative-wins-wide-approval-un-will-it-deter-major-powers>

145 الأمم المتحدة. المادة 109 من ميثاق الأمم المتحدة. (1945). جرى الولوج إلى الموقع في 22 أغسطس 2024. https://legal.un.org/repertory/art108_109.shtml

أوكسفام

أوكسفام هي اتحاد دولي من 21 منظمة، تعمل مع شركائها وحلفائها، للوصول إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. نعالج معاً أوجه عدم المساواة لوضع حد للفقر والظلم، الآن وفي الأجل الطويل - من أجل تحقيق مستقبل يتسم بالتكافؤ. يرجى التواصل كتابة مع أي من الوكالات للحصول على مزيد من المعلومات أو زيارة الموقع التالي: www.oxfam.org.

- | | |
|--|---|
| أوكسفام إيبيس (الدانمرك) (www.oxfamibis.dk) | أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org) |
| أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org) | أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz) |
| أوكسفام إنترمون (إسبانيا) (www.oxfamintermon.org) | أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au) |
| أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org) | أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be) |
| أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org) | أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br) |
| أوكسفام المكسيك (www.oxfamexico.org) | أوكسفام كندا (www.oxfam.ca) |
| أوكسفام نوفيب (هولندا) (www.oxfamnovib.nl) | أوكسفام كولومبيا (lac.oxfam.org/countries/colombia) |
| أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca) | أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org) |
| أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za) | أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de) |
| مؤسسة كيدف (www.kedv.org.tr) | أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk) |
| | أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk) |



OXFAM

www.oxfam.org